

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)



www.dohainstitute.org

دراسة

إستراتيجيات الانتقال الديمقراطيّ

د. عبدالعظيم محمود حنفي

سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)

.....	إستراتيجيات الانتقال الديمقراطي
٢	إستراتيجية البعد المؤسسي والدستوري
٣	الأسباب الدافعة بالنخبة إلى الإصلاح:
٨	القضايا البنيوية الأفقية والرأسيّة
١٠	القضاء
١١	النظام الانتخابي:
١١	الجماعات المشاركة في العملية السياسيّة:
١٢	الأشكال التي تتخذها عملية التحوّل الديمقراطي
١٢	معضلات الاتفاق المؤسسي حول قواعد "اللّعبة" السياسيّة
١٤	الأبعاد الاقتصاديّة للتحوّل الديمقراطي
٢٣	الاستنتاجات

زخرت الساحة السياسية خلال الثلاثة عقود الأخيرة بفيضٍ من التطورات السياسية التي شهدتها دول الجنوب، تبدى معظمها في تراجع التوجهات السلطوية وتنامي التحولات الديمقراطية. ويمكن القول إن هذه الظاهرة أضحت تمثل الاتجاه الرئيس المعاصر في دراسة النظم السياسية في تلك البلدان. وقد تأكدت تلك المقولة مع انتهاء ظاهرة الاستثناء الديمقراطي العربي بالثورات والانقراضات العربية وعلى رأسها الثورة المصرية. وجدير بالذكر أن هذه التطورات الديمقراطية لا تمثل في حد ذاتها ظاهرة حديثة، حيث يمكن القول إن معظم هذه التحولات هي إعادة لتطورات ديمقراطية سابقة شهدت نوعاً من الانتكاسة التي أعقبتها عودة نظم تسلطية وعسكرية، حيث أن عدداً من نظم الجنوب قد شهدت فترة ازدهار للممارسات الديمقراطية بعد استقلالها وذلك استجابة للتطلعات الشعبية آنذاك، بيد أنها مُنيت في معظمها بالفشل.

وقد عنيت الاتجاهات الحديثة لدراسة النظم السياسية بالسعي إلى معرفة أسباب التباينات بين مختلف تجارب التحول الديمقراطي، الناجمة عن الإستراتيجيات التي يتخيرها الفاعلون السياسيون؛ واستجلاء مدى ارتباط هذه التباينات بظروف اقتصادية واجتماعية نمت بعيداً عن سيطرة صانعي القرار. وطرحنا هذه الأدبيات تساؤلات حول إمكانية التوصل إلى تحقيق تمايز بين فاعلية مختلف الإستراتيجيات إلى جانب اكتشاف صيغة عالمية لإستراتيجية التحول الديمقراطي. وفي هذا السياق، يمكن القول إن الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية، والتي اقتصت بالتحول الديمقراطي عموماً، قد اتسمت بقدر كبير من التناؤل حول إمكانية انتشار الديمقراطية في أرجاء العالم كافة، حتى في تلك التي تشهد مناخاً معادياً لهذا التحول. ولقد توقعت بعض الدراسات نجاح عمليات التحول الديمقراطي في مختلف أنظمة دول الجنوب^(١). وعلى الصعيد نفسه ناقش غيرهم دور الفاعلين السياسيين وإستراتيجياتهم في تحديد المجال الذي يتم فيه التحول الديمقراطي^(٢).

ولما كانت مرحلة الانتقال الديمقراطي أكثر المراحل خطورةً في عملية التحول إلى النظام الديمقراطي نظراً لإمكانية تعرض النظام فيها للانتكاسات، حيث أن هذه المرحلة تكون ذات طبيعة مختلطة تتعايش فيها مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة عن طريق الصراع أو الاتفاق، ولذلك فإن هذه المرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها خاصة أنه في إطارها تتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية وتنتهي مع وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة وتوسع نطاق المشاركة السياسية.

^١ Guillermo O'Donnell and Philip C. Schmitter, *Transitions from authoritarian rule*, (Baltimore: The Johns Hopkins university press, ١٩٨٦), P.٢٣٤.

^٢ Jochen Hippler, *The democratization of disempowerment, The problem of democracy in the third world*, (London: Pluto press, ١٩٩٥), P.٨٤.

وتسعى هذه الدراسة إلى تناول أهم إستراتيجيات الانتقال الديمقراطي من خلال بعدين: المؤسسي والاقتصادي.

إستراتيجية البعد المؤسسي والدستوري

يعدّ البعد المؤسسي، الإستراتيجية الأساسية للتحوّل الديمقراطي على الصّعيد الداخليّ. وقد احتلّ البعد المؤسسي للتحوّل الديمقراطيّ موقعاً مهماً على خريطة التحوّلات السياسيّة، نظراً لما للهيكل المؤسسيّة من أهميّة خاصّة في إرساء دعائم هذه التغيّرات. ولعلّ من هذا المنطلق، كان هناك حرصٌ على تحديد ملامح الهياكل المؤسسيّة المواتية لهذه التحوّلات عبر مقارنةٍ تفترض ضرورة تواءم كلّ من الإستراتيجيات المتّبعة والمؤسّسات القائمة مع الظروف البيئيّة السائدة، وهو ما يعني ضرورة تحديد الأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة التي يمكن أن تسهم في إمكانية التّوصّل إلى إستراتيجيات أكثر فاعليّة^(٣). ويُقصد بالبعد المؤسسي تأسيس عددٍ من المؤسّسات السياسيّة التي تمكّن الأفراد من المشاركة في السّلطة على نحوٍ ديمقراطيّ مثل السّماح بنظام تعدّد الأحزاب، والسّماح بقيام انتخابات تنافسيّة حقيقيّة، واتّباع نظام التّمثيل النسبيّ. حيث أولت الدّراسات المعاصرة اهتماماً خاصّاً بدور الإستراتيجيات المؤسّسة في التحوّل الديمقراطيّ، وسعى في معظمها -كما أشار (Vanhanen)- إلى محاولة معرفة الهياكل المؤسسيّة المناسبة لهذا التحوّل إلى جانب تلك التي تسهم في استقرار الديمقراطيّات، وذلك استناداً إلى أنّ كلّاً من المؤسّسات والإستراتيجيات يجب أن تتلاءم مع الظروف البيئيّة القائمة والتي تتضمّن أيضاً العوامل الخارجيّة.

وعلى هذا ورغم أهميّة العوائق والقيود الاجتماعيّة، تتبدّى أهميّة الإستراتيجيات السياسيّة التي يمكن أن تتمثّل عائفاً أو حافزاً للتحوّل الديمقراطيّ.

ويركّز Vanhanen على التّمثيل النسبيّ والفيدراليّة بوصفها أدوات سياسيّة تمكّن من توزيع القوّة والسّلطة ما بين الجماعات المتنافسة والمتصارعة على نحوٍ أكثر عدالة، ولا شكّ في أنّ تعديل الهياكل والأطر المؤسسيّة أو تغييرها يعدّ أسهل من تغيير الأوضاع والهياكل الاجتماعيّة^(٤).

وقد أوضحت الدّراسات وجود أسلوبين أساسيين للتأثير في عمليّة التحوّل الديمقراطيّ من خلال الجهود السياسيّة^(٥):

^٣ - هدى ميتكيس، "التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي"، ندوة "الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، نحو رؤية عربية"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر (طرابلس- ليبيا)، موقع التجديد العربي على الانترنت.

<http://www.arabrenewal.com>

^٤ Tatu Vanhanen, *The Process of Democratization, A Comparative Study*, (Washington: Mass, MIT Press ١٩٩٥), pp. ٥-٩.

(أ) يتمثل الأسلوب الأول في تغيير الظروف الاجتماعية التي تؤثر في عملية توزيع مصادر القوة.

(ب) أما الأسلوب الثاني فيميل إلى إرساء مؤسسات سياسية ملائمة للظروف الاجتماعية السائدة.

وعلى الصعيد المؤسسي نفسه، أولت الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية في دول الجنوب اهتماماً خاصاً بدور القيادة في صياغة إستراتيجيات الإصلاح السياسي؛ حيث أشار البعض إلى أهمية القيادة في إدراك البدائل المتاحة واختيار ما يدعم الإصلاح السياسي من خلال اختيارات عقلانية للبدائل المؤسسية والسياسية^(٦). كما أوضحت بعض الدراسات أهمية القيادة في تحديد الخيارات السياسية^(٧).

الأسباب الدافعة بالنخبة إلى الإصلاح:

إنّ أهمّ هذه الأسباب -كما تؤكد دراسات الموجة الثالثة- هي ذاتها العوامل التي تعجل بتحلل النظام السلطوي وتفككه مفسحة الطريق أمام انتقاله إلى مرحلة الممارسة الديمقراطية وهي:

أ- وجود معدلات واضحة للفشل في أداء النظام السياسي، وخاصة في الجانب الاقتصادي. فبطء معدلات النمو الاقتصادي أو توقفها عدّة سنوات عند حدّ معين لا تتجاوزه، أو مرور النظام السياسي بأزمة اقتصادية طاحنة، هي ظروف تؤدي إلى خلق مشكلات كبيرة ومتعاضمة بين النظام السياسي وقطاعات متعدّدة من المجتمع. وقد أوضحت إحدى الدراسات أنّه من بين ٢٧ حالة للتحوّل إلى الديمقراطية جرت في العالم بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠، كان تباطؤ النمو الاقتصادي والنضج المتزايد سبباً أساسياً للتحوّل في ٢٣ حالة منها^(٨). وفي النظم السلطوية التي تجمع سياساتها بين الحرية الاقتصادية والمركزية السياسية، يكون القطاع الأشدّ خطورةً على استقرار النظام بسبب الفشل الاقتصادي هو طبقة رجال الأعمال. فهذه الأخيرة إن استشعرت تهديداً حقيقياً لمصالحها بسبب هذا الفشل، فإنّها لا

٥- Ibid, p.p. ٩-٥.

٦ هدى ميتكيس، مرجع سبق ذكره. <http://www.arabrenewal.com>

٧ - انظر تفاصيل ذلك في:

Guilleno O'Donnell & Philippe Schmitter, *From Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Democracies*, (Baltimore: John Hopkins University Press, ١٩٨٨).

٨ Stephen Haggard and Robert R. Kaufman, *The Political Economy of Democratic Transition* (Princeton: Princeton University Press, ١٩٩٥), P.P. ٣٣-٣٦.

تتردد في الانفصال عن النظام السلطوي الذي اعتاد الاعتماد عليها باعتبارها أحد المصادر الرئيسية لقوته واستمراره^(٩).

ب- إذا تعرّضت فئات متزايدة من المجتمع لضغوط الأزمات الاقتصادية، فإن احتمال ظهور الحراك الاجتماعيّ المستقلّ والبعيد عن سيطرة النظام السياسيّ هو احتمال قائم بصورة كبيرة. فبدلاً من التنظيمات الجماهيرية الرسمية التي يُنشئها النظام السلطويّ عادةً والتي يرمي منها إلى وضع النشاط الشعبيّ تحت رقابته وإسباغ الشرعية على وجوده (مثل منظمات المرأة والشباب والعمال التابعة للحكومة)، تصبح الأبواب مفتوحة أمام الحركة الجماهيرية التي تتبع قواعدها وأشكالها البعيدة عن سيطرة هذا النظام. وهنا تكون الطبقة العاملة مرشحة أكثر من غيرها لقيادة تلك الحركة^(١٠).

ج- عندما يقف النظام السلطويّ عاجزاً أمام الأزمات الاقتصادية، وتبدأ الطبقات الاجتماعية في إظهار تبرّمها وعدائها (لاسيما تلك الطبقات التي أيدت النظام السياسيّ من قبل)؛ فالأرجح أن تأخذ الانقسامات والخلافات طريقها إلى أعضاء النخبة ذاتها، بحيث يتوزّع هؤلاء الأعضاء بين أجنحة ليبرالية وأخرى محافظة. ويعتبر الليبراليون التحوّل الديمقراطيّ مخرجاً أساسياً من أزمات النظام، أمّا المحافظون فهم أشدّ حرصاً على بقاء النظام وعلى إبعاده ما أمكن عن تأثيرات عملية التحوّل الديمقراطيّ.

وقد عدّد باحثو الموجة الثالثة أسباباً أخرى تزيد من تقاوم ظاهرة الانقسامات التخويّبة؛ فإذا كانت النخبة السياسيةّة تضمّ ممثلين من مؤسسات عدّة، زادت الاحتمالات لظهور الخلاف حول السياسات العامة، وتتعاظم هذه الاحتمالات عندما يبدأ الحديث عن الخلافة السياسيةّة، حيث يسعى ممثلو كلّ مؤسسة إلى تأمين مواقعهم، سواء كانوا من الليبراليين أو المحافظين. ومن ناحية أخرى، فإذا أعلنت النخبة العليا في النظام أنّ من أهدافها الرئيسية الانتقال إلى مرحلة النظام الديمقراطيّ والتخلّي عن الشكل السلطوي عندما تصبح الظروف "مواتية"، فإنّ هذا الإعلان -حتى ولو كان شكلياً في البداية- لا يلبث أن يُفسح الطريق أمام مزيد من الخلافات بين أجنحة النخبة. وتكون القضية الأشدّ إثارة للجدل حينئذ، هي متى تكون الأوضاع "ملائمة" لتخلّي النظام السلطويّ عن موقعه لآخر ديمقراطيّ. وأخيراً، فإنّ وجود خلافات كبيرة بين أعضاء النخبة حول السياسات العامة للنظام السياسيّ من شأنه أن يزيد خطر الانقسامات التخويّبة لاسيما في وجود أزمة اقتصادية طاحنة. فإذا افتقر النظام السياسيّ السلطويّ بعد كلّ هذا إلى وجود القنوات المؤسسية التي تسهم

^٩ Fernando H. Cardoso, "Entrepreneurs and the transition Process: The Brazilian Case", in: Guillermo O. Donnel, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead (eds), *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*, (Baltimore: The Hopkins University Press, ١٩٨٦), P.P. ١٣٧- ١٥٣.

^{١٠} - Graeme Gill, *Dynamics of Democratization*, (London: Macmillan Press LTD, ٢٠٠٠), P.P. ١٦-١٧.

في حلّ تلك الانقسامات والتخفيف من حدّتها، فإنّه يعرّض نفسه لخطر تقاوم الخلافات بين أجنحة النّخبة. وهو أمر يهدّده بالانهيار من الدّاخل^(١١).

وقد حرص باحثو الموجة الثالثة على إبراز بعض التّحقّظات على العوامل الدّافعة إلى التّحوّل الديمقراطيّ: أ- فأزمات السياسة العامّة -وخاصّة الاقتصاديّة الكبيرة منها- قد لا تشكّل تهديداً للنّظام السّلطويّ بما يدفعه دفعا نحو الإصلاح إذا أظهر القدرة على التّعامل مع مشكلاته وعثراته. أي أنّ نجاح النّظام السّلطويّ في "إدارة" أزماته هو أمر يرفع عنه بصورة كبيرة الضّغوط الدّافعة به في طريق الإصلاح السياسيّ. وقد تأخذ هذه الإدارة صوراً عديدة مثل القمع العنيف، أو تقديم الحكومة السّلطويّة بعض التّنازلات السياسيّة للمعارضين، أو لجوئها إلى عدد من الإجراءات الاقتصاديّة الوقتيّة التي ترمي لتهدئة حدّة الأزمة الاقتصاديّة^(١٢). كما أنّ تمسك النّظام السّلطويّ بعلاقات وثيقة مع طبقة رجال الأعمال، وحرصه على إبعاد مصالحهم عن أنواع الاضطرابات؛ يساعد هذا النّظام على التخفيف بصورة كبيرة من تأثير الأزمات الاقتصاديّة التي قد تجبره على البدء في التّحوّل الديمقراطيّ^(١٣).

ب- لا يمكن أن يتحقّق الحراك الاجتماعيّ المستقلّ ما لم يتوفّر له التّنظيم الملائم الذي يُيسّر عمليّة توجيهه ويساعده على ممارسة الضّغوط المطلوبة على النّخبة. وإذا كانت أهمّ التّنظيمات المعروفة في هذا الشّأن هي الأحزاب والنّقابات واتّحادات العمّال، فإنّ هذه كلّها، إذا افترقت للهياكل المؤسّسيّة القادرة على الحركة المستقلّة، لما استطاعت أن تصل بالحراك الاجتماعيّ إلى غايته المأمولة، وهي دفع النّخبة إلى التّفكير جدّياً في التّحوّل الديمقراطيّ^(١٤).

ج- يمكن للنّخبة السياسيّة أن تتجنّب اضطرارها للبدء في عمليّة التّحوّل الديمقراطيّ إذا كانت الانقسامات في داخلها لا تمثّل خطورةً كبيرة. كأن لا تحدث تلك الانقسامات مثلاً حول أداء النّظام السياسيّ في كلّ مجالات السياسة العامّة، أو إذا لم يكن هناك بديل واضح للنّظام السياسيّ القائم. وهنا، قد يكبح النّظام السّلطويّ الانقسامات النّخبويّة "بدعوى أنّ الطّعن في شرعيّته لن يأتي بالنتائج الإيجابية المتصوّرة، بل لعلّه يدفع إلى أوضاعٍ أسوأ ممّا هي عليه بالفعل"^(١٥).

وعلى الصّعيد المؤسّسي نفسه، أوّلت مختلف الدّراسات المعاصرة أهميّة خاصّة لاستحداث دساتير ديمقراطيّة في دول الجنوب، في سبيل المضيّ قدماً نحو مزيد من الإصلاح الديمقراطيّ. وهناك الكثير من التّحدّيات

^{١١} Ibid, P.P. ٢٥-٣٠

^{١٢} Luis Carlos Pereira, Jose Maria Maravoll & Adam Przeworski (eds), *Economic Reforms in New Democracies : A Social Democratic Approach*, (Cambridge: Cambridge University Press, ١٩٩٣) p. ٣٧.

^{١٣} Fernando H. Cardoso, *Entrepreneurs and the transition Process: The Brazilian Case*, op.cit, P.P. ١٥٣- ١٣٧

^{١٤} - Graeme Gill, *Dynamics of Democratization*, (London, Macmillan Press LTD, ٢٠٠٠), P. ٦١-٦٣.

^{١٥} Ibid, P.P. ٣١-٣٣

التي تواجه الذين يضعون الدساتير الجديدة، حيث يواجه الذين يكتبون دساتير الديمقراطيات الناشئة تحديات مثبطة للعزم؛ إذ عليهم أولاً كتابة وثائق تمكن المجتمع من اتخاذ قرارات في مسائل صعبة ومثيرة للانقسامات بطريقة سلمية، وفي كثير من الأحيان، في ظروف مصيرية. وعليهم، في الوقت نفسه، إرساء الظروف اللازمة للحماية الفعالة لحقوق الإنسان، بما فيها حق الأقليات في الاختلاف في الرأي. كما أن الانقسامات والنزاعات تبدأ عادةً بسرعة، ويمكن للحلول المقترحة لتلك الانقسامات والنزاعات أن تخلق مشاكل طويلة الأجل. ذلك أنه عندما يتم الاتفاق على التغيير، كما حدث في معظم بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، يحاول الخاسرون الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من السلطة. وعندما تكون نتائج هذا التغيير الإطاحة بنظام الحكم، كما حصل في العراق، يتنافس الزابحون على السلطة. فالتسويات التي تحل تلك النزاعات كثيراً ما يتم إدراجها في الدستور، الأمر الذي قد يؤدي إلى مشاكل مزعجة في الأمد الطويل. والتسويات التي تم التوصل إليها، مثلاً، حول الرق في الدستور الأميركي، جعلت تبني ذلك الدستور أمراً ممكناً، لكنها لم تكن، في خاتمة المطاف، صالحة للبلاد. علاوة على ذلك، تتم كتابة دستور ما عند نقطة معينة من الزمن، عادةً عندما يواجه المجتمع مشاكل بالغة الصعوبة اقتصادية، أو اجتماعية، أو غيرها؛ فتكون هناك نزعة - بل وفي أحيان كثيرة حاجة - إلى معالجة تلك المشاكل بسرعة. لكن أحكام الدستور التي تُصمم بهدف معالجة سريعة للمشاكل الملحة، قد لا تشكل حلاً مناسباً على المدى البعيد. وثمة واقع يسيطر على جميع الوثائق التي تُحرر في وقتٍ ومكانٍ معينين يتمثل في استحالة التكهن بالمستقبل، كما أن المستقبل يكون دائماً مختلفاً عما كان متوقعاً. وهكذا، على واضعي الدساتير توفير مرونة للحكومات المستقبلية تسمح لها بمواجهة التحديات غير المتوقعة التي لا يمكن التنبؤ بها. وهناك درس من تجربة شبه عالمية يمكن الاستفادة منه وهو وجوب حماية حقوق الإنسان مباشرة وبصورة فعالة. فعندما يُطاح بنظام استبدادي ما، يمر المجتمع حتماً بشعور التوق إلى الحرية. غير أن هذه الإثارة لا تدوم طويلاً، فتجارب الديمقراطية الجديدة والقديمة تدل على أنه إذا لم تكن حقوق الإنسان محمية بصورة كافية منذ البداية، سيكون من الصعب حمايتها لاحقاً^(١٦).

ونثار عدة أسئلة هنا، مثل: هل يجب أن تكتب الدستور هيئة تشريعية عادية أم جمعية تأسيسية متخصصة؟ إذا كان القرار سيعود إلى الهيئة التشريعية، فمن الممكن أن يكتب المشرعون الدستوريون دستوراً يُقيمهم في مناصبهم، في حين أن الجمعية التأسيسية المتخصصة التي تمثل أكبر عددٍ ممكن من عناصر المجتمع؛ هي أفضل، حتى وإن كانت أكثر كلفة وإرهاقاً. قرار مهم آخر يتعلق بتغيير الدستور أو تعديله بعد تبنيه، فذلك لن يكون سهلاً التحقيق؛ فالوثيقة الدستورية يجب أن تعكس أعظم القيم في المجتمع، وتشتمل على القواعد الأساسية للعملية الديمقراطية. وعلى هذه القيم والقواعد أن تكون ثابتة.

^{١٦}- Ketcham, Ralph. *The Idea of Democracy in the Modern Era.* (Lawrence, KS: University Press of Kansas), ٢٠٠٤

ومن جهة ثانية، هناك إمكانيةً لآلا تكون النصوص التي أنتجتها الضغوط والنزاعات والآمال الآنية خلال الفترة الأولى صالحة في الأمد الطويل، الأمر الذي يجعل التغييرات صعبة لاحقاً ويحول دون تعاطي الحكومات المقبلة بصورة ملائمة مع أيّ مشاكل غير متوقّعة. لهذا السبب، قد يكون من الحكمة إعادة النظر في المظاهر الهيكلية للدستور بعد فترة زمنية معينة. فبالإمكان، مثلاً، تكليف لجنة من الخبراء، كلّ عشر سنوات أو كلّ عشرين سنة، بتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى إحداث تغييرات هيكلية. وقد يكون هذا مفيداً بصفة خاصة بعد السنوات العشر الأولى التي تلي فترة التحوّل، على الأقلّ عندما تصبح بعض المشاكل التي خلقها الدستور الجديد ظاهرة للعيان^(١٧). غير أنّه لا يجوز أن تشمل إعادة النظر هذه إضعاف الأحكام الخاصة بحقوق الإنسان، إذ يحدث أنّه عندما تتبدّد طفرة الفرحة الأولى، ويشعر الناس بعدم التّحسّن السريع في مستوى المعيشة، يخفّ لديهم هاجس حقوق الإنسان. فالقيادات، بل وحتّى عامّة الناس، قد يميلون إلى اعتبار حقوق الإنسان من الكماليّات، وأنّها ثانوية بالنسبة إلى مسائل أخرى مثل الاستقرار الاقتصادي، وذلك على الرّغم من التّجارب التي تبيّن أنّ حماية حقوق الإنسان نادراً ما تحوّل دون الاستجابة الفعّالة للتحديات الأخرى. وهناك سؤال تمهيدي ذو صلة بالموضوع حول طول الدستور أو قصره. يعتقد الكثيرون من المحلّلين في الولايات المتّحدة أنّ الدساتير القصيرة هي الأفضل حتّى بالنسبة إلى الديمقراطيّات الناشئة، حيث أنّ الدستور الأميركيّ القصير دام أكثر من مئتي سنة. لكن بعض المحلّلين لا يشاطرونهم هذا الرّأي. فالقانون الدستوريّ الأميركيّ لا يمكن العثور عليه ضمن نصوص الأربع وثلاثين مادّة الأساسية أو في الموادّ التّعديلية، بل يوجد في الخمسة وأربعين مجلداً من القرارات التي صدرت عن المحكمة العليا الأميركيّة القويّة، والتي قامت على أسسٍ متينة خلال ما يزيد عن ٢١٥ سنة. فالديمقراطيّات الجديدة لا تملك ترف صرف ٢١٥ سنة لتطوير تلك الحقوق، كما أنّ قلة من تلك الديمقراطيّات بدأت حياتها الجديدة في ظلّ نظام قضائيّ قويّ. وبإمكان تلك الديمقراطيّات بل ومن واجبها أن تبني على أساس التّجارب العالميّة الديمقراطيّة، وأن تكتب تلك الحقوق والمبادئ الأساسية في دساتيرها دونما حاجة لانتظار قرارات المحاكم^(١٨). هذا لا يعني بالطبع أنّ الدستور يجب أن يكون كثير التّفصيل؛ فالدساتير التي تحتوي على أكثر ممّا هو أساسيّ يمكن أن تعيق المرونة الضروريّة. إنّ تقرير ما يلزم تضمينه في الدستور، وما يجب تركه للجمعيّة التشريعيّة، وما لا يجب تنظيمه بتاتا، يشكّل إحدى المسائل الأولى الأساسية الأكثر صعوبة.

^{١٧} - هرمان شوارتز، "البنات بناء الدساتير"، على موقع :

<http://usinfo.state.gov/ar/Archive/٢٠٠٤/Aug/٠٣-٣٦٣٦٦٨.html>

^{١٨} المرجع السابق.

القضايا البنيوية الأفقية والرأسيّة

إنّ ما يسمّى القضايا البنيوية الأفقية والرأسيّة يُشكّل القضايا الأكثر صعوبة لأنّها تتعلّق بتوزيع السّطات. وفي معظم الأحيان تُحلّ القضايا تقريباً من خلال الجدل السّياسي، وتكون الأهداف القصيرة الأمد هي المسيطرة في أكثر الأحيان، وخاصّة في ما يتعلّق بكيفيّة الوصول إلى السّلطة والاحتفاظ بها. تتعلّق القضية الأولى بنوع النّظام، هل يكون رئاسياً أم برلمانياً. على الرّغم من أنّ لكلّ واحد من هذين النّظامين أنواع حكم مختلفة، لكنّها تنضوي تحت مجموعتين رئيسيتين. فالنّظام الرّئاسيّ الذي تشكّل نسخته الأميركيّة النّمط المعروف، ينطوي عادةً على انتخاب الرّئيس التّنفيذيّ من جانب الشّعب، إمّا مباشرة، أو كما هي الحال في الولايات المتّحدة، بصورة غير مباشرة، وذلك لعددٍ معيّن من السّنوات. ويجري انتخاب الهيئة التّشريعيّة بصورة مستقلّة لعدد من السّنين أيضاً. كما أنّ الرّئيس والهيئة التّشريعيّة هما في العادة غير مُعرّضين للإقالة أو للحلّ، على يد بعضهما البعض. وينتج عن ذلك، نظام مزدوج الشّرعيّة وسلطات منفصلة بوضوح. يُؤمّن النّظام الرّئاسيّ الاستقرار، وبإمكانه، إذا كان بيد رئيسٍ قويّ، توفير قيادة نشطة. غير أنّ الاستقرار يمكن أن يتحوّل إلى جمود، إذ أنّه من غير اليسير إقالة رئيس لا يحظى بشعبية أو غير فعّال قبل انقضاء مدّة ولايته. علاوة على ذلك، من الممكن حصول مأزق تشريعيّ أو توقّف عن العمل، إذا كانت الهيئة التّشريعيّة ذات أغلبية تابعة لحزب سياسيّ مختلف عن حزب الرّئيس. وفي حال استمرار هذا الانقسام، قد لا تستطيع الحكومة أن تعمل بصورة فعّالة عدّة سنوات.

أمّا في النّظام البرلمانيّ، فإنّ المجلس النّيابيّ هو المصدر الوحيد للشّرعيّة الانتخابيّة، فليس هناك فصل للسّطات بين السّلطة التّشريعيّة والسّلطة التّنفيذيّة. ويكون القضاء مستقلاً بالطّبع، لكنه يقف خارج الدّائرة التّشريعيّة، لأنّ الفرع التّنفيذيّ الذي يُسمّى الحكومة ويرأسه رئيس الوزراء، يتمّ اختياره من جانب الحزب صاحب الأكتريّة في البرلمان أو من قبل تحالف يعكس أغلبية المُنخبين. ولرئيس الدّولة، عادةً سلطة محدودة ويتمّ اختياره في الغالب من البرلمان. ويخضع رئيس الوزراء والوزراء للمساءلة أمام البرلمان وبإمكان الهيئة التّشريعيّة إقالتهم، كما يمكن الدّعوة إلى الانتخابات في أيّ وقتٍ شرط أن تكون هناك مرونة. وطالما لا يوجد فصلٌ رسميٌّ للسّطات بين السّلطتين التّشريعيّة والتّنفيذيّة، تبقى إمكانيّات حدوث مأزق ضئيلة، ما دام بالإمكان إقالة الحكومة أو رئيس الوزراء الذي يفقد ثقة البرلمان. غير أنّه بإمكان النّظام البرلماني أن ينتج تغييراً متكرّراً للحكومات وكثيراً من عدم الاستقرار، وبإمكانه أيضاً إنتاج تغييرات مفاجئة وعنيفة في السّياسة عندما تفوز المعارضة بالأكتريّة، الأمر الذي قد يخلق بدوره نوعاً مختلفاً من عدم الاستقرار.

ليس هناك جوابٌ واضح بالنّسبة إلى ما هو أفضل من بين هذين النّظامين؛ فالخيار يتوقّف أحياناً كثيرة على التّاريخ، وعلى ضرورات السّاعة، وعلى عواملٍ أخرى. فقد تبنّت جميع دول الكتلة السّوفييتيّة السّابقة خارج الاتّحاد السّوفييتيّ - وكذلك دول بحر البلطيق - النّظم البرلمانية، لأنّها أرادت إلى حدّ كبير أن تصبح جزءاً

من أوروبا الغربية ذات الأنظمة البرلمانية بكاملها تقريباً. وخارج مجموعة دول البلطيق، تبنت مكونات الاتحاد السوفييتي السابق الأخرى النظم الرئاسية.

ويجب أيضاً تقرير ما إذا كانت الهيئة التشريعية ستتألف من مجلس واحد، أو من مجلسين (الأعلى والأدنى). فإذا كانت الدولة فيدرالية تتألف من عناصر تتمتع بالاستقلال الذاتي، مثل الولايات المتحدة الأميركية أو ألمانيا، فمن المستحسن أن يكون هناك مجلس تشريعي ثانٍ (عادة: مجلس أعلى مثل مجلس الشيوخ الأميركي)، يُمثل مصالح تلك العناصر. ويتمتع المجلس الثاني أحياناً بصلاحيات محدودة تنحصر في بعض القرارات، مثل تلك المتعلقة بالضرائب والتعيينات القضائية وغيرها، أو بمسائل تؤثر مباشرة في تلك العناصر المكونة بالذات. وتثير مسألة وجود مجلس ثانٍ سؤالاً إضافياً: إلى أي حدّ ستكون الدولة، دولة مركزية؟ وما قدر السلطة والاستقلالية الذاتية اللذين يجب منحهما لمستويات الحكم الدنيا مثل المناطق أو الوحدات القومية؟ وأي قدر من السلطة المستقلة يجب منحه للمدن والبلدات والقرى؟ فمجال الإمكانيات واسع، بدءاً بالوحدات التي تتمتع باستقلال ذاتي واسع، ووصولاً إلى السيطرة المركزية الكاملة. ثمّة أسباب كافية لمنح الوحدات المنطقية والمحلية استقلالاً ذاتياً بالقدر الذي يمكنها فيه إدارته، ذلك أنّ الإدارة المركزية، في كثير من الأحيان، لا تألف الظروف والاحتياجات المحلية. كما أنّ المشاركة في الحكومات المحلية توفر للناس فرصة المشاركة مباشرة في صنع القرارات الأساسية التي تؤثر في حياتهم، كما بإمكانها أن تكون جزءاً هاماً من الحكم الذاتي الديمقراطي.

ويميل عدد من الباحثين إلى تفضيل النظام البرلماني للأسباب التالية:

(١) إنّ النظام الرئاسي رغم ما يكفله من سلطة تنفيذية قوية يمكن أن تسهل تنفيذ السياسات، فإنّه يفتقد الآليات التي تحقق التوافق بين النخبة والمعارضة. ويمكن أن يؤدي غياب هذا التوافق إلى انهيار الديمقراطية^(١).

(٢) إنّ النظام البرلماني هو الأقدر على مواجهة التباينات الأثنائية إلى جانب توفير مناخ مؤسسي أكثر مرونة ومواءمة لإرساء الديمقراطية ورسوخها مقارنةً بالنظام الرئاسي. وقد عني ذلك أنّ النظام البرلماني يعدّ من أنسب الأنظمة لمرحلة الإصلاح الديمقراطي، خاصة وأنّ سلبيات النظام الرئاسي تبرز بجلاء في ظلّ التعددية الحزبية.

(٣) انتهاج معظم التجارب الديمقراطية الناجحة في دول الجنوب للنظام البرلماني، في حين ينتهج عدد من الديمقراطيات المتعثرة الشكل الرئاسي.

(٤) نجاح الديمقراطيات البرلمانية التي تلتزم بالتمثيل النسبي في التعامل مع الأقليات العرقية والسياسية مقارنةً بالنظم الرئاسية.

^١ -Juan Linz, "The Perils of Presidentialism", *Journal of Democracy*, Winter 1990, pp. ٧٠-٥١.

(٥) مرونة النظم البرلمانية وقدرتها على التأقلم مع مختلف التغيرات مقارنة بالنظم الرئاسية. ومع ذلك، فإن خبرة العديد من النظم التي عرفت الإصلاح السياسي تشير إلى أنه قد أخذت بالشكل الرئاسي في الحكم، وربما يمكن تفسير ذلك بأنه يصعب في بعض الأحيان الانتقال من نظام سلطوي يعتمد على فكرة تركيز السلطة إلى الشكل البرلماني في الحكم والذي لا يعطي لرأس الدولة سوى سلطات شكلية.

القضاء

أثبت التاريخ الحاجة إلى قضاء مستقل قادر على منع فروع الحكم الأخرى من تجاوز الحدود الدستورية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان. وقد يكون هذا النظام القضائي المألوف، كما هي الحال في الولايات المتحدة، على شكل محكمة خاصة، أو محكمة دستورية، ينحصر عملها في الحكم في المسائل الدستورية وفي عدد قليل من المسائل الأخرى، كما هي الحال في ألمانيا. ففي الحالة الأولى، تكون السلطة صاحبة القرار الأخير، هي المحكمة العليا المؤلفة من قضاة المحاكم النظاميين الذين يتم تعيينهم مدى الحياة، والذين ينظرون عادة في دعاوى الاستئناف الواردة من المحاكم الدنيا. وتحكم المحكمة العليا في المسائل الدستورية فقط إذا كانت هناك ضرورة لحل القضايا العالقة. إن معظم أعضاء المحاكم الدستورية هم من أساتذة القانون وغيرهم الذين لم يأتوا من نظام المحاكم الاعتيادي، وهم يخدمون عادة فترة زمنية تتراوح بين ٨ و ١٢ سنة، وأحيانا أكثر من فترة زمنية واحدة. ينظر هؤلاء القضاة في المسائل الدستورية إذا طلب منهم ذلك كبار الرسميين الحكوميين، والمحاكم، وفي العديد من البلدان المواطنين الأفراد، الذين يدعون أن حقوقهم انتهكت. ولقد اختارت معظم الديمقراطيات الناشئة إقامة محاكم دستورية، لأن إعادة النظر من جانب القضاة الاعتياديين ليست من تقاليد تلك الديمقراطيات، ولأنها لا تتفق بالسلطات القضائية القائمة. إن تعزيز القضاء المستقل هو سبب آخر لكي لا يكون الدستور موجزا أكثر من اللازم، فبقدر ما يكون الدستور دقيقا، بقدر ما يسهل على المحاكم الرجوع إلى الوثائق الدستورية من أجل دعم قراراتها الأكثر عرضة للجدل، وبقدر ما يقل نظر الناس إليها على أنها تعمل حسب قناعة القضاة الشخصية الخاصة. ويجب ضمان استقلالية المحاكم في الدستور وعدم تحيزها، لأن قراراتها ستكون في الكثير من الأحيان شديدة الحساسية سياسيا. وعلى القضاء أن يكون فرعا مستقلا عن الحكم، وألا يكون تحت إشراف وزير العدل. كما يجب أن يشرف القضاء على شؤونه المالية والإدارية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية، حتى لو كانت موازنته خاضعة بالضرورة، وفي نهاية المطاف، لرقابة الهيئة التشريعية. ويجب أن ينص الدستور أيضا على أنه على قضاة المحاكم الدنيا تطبيق الدستور عند صنع قراراتهم. ففي العديد من الديمقراطيات الناشئة، كثيرا ما يتجاهل هؤلاء القضاة المسائل الدستورية عند صنع قراراتهم.

النظام الانتخابي:

يعتبر النظام الانتخابي من أهم العوامل التي تؤثر في النظام الحزبي وفي الديمقراطية ككل^(٢٠). ويعدّ النظام الانتخابي في نظام حديث العهد بالديمقراطية نتاج مساومات مكثفة بين النخبة والعناصر المناوئة أو المعارضة لها، بحيث يحاول كل طرف زيادة المكاسب المستقبلية المتوقعة من خلال اختيار النظام الانتخابي المناسب من وجهة نظرها. وعندما يكون النظام الانتخابي مناسباً من وجهة نظر مختلف الأطراف الفاعلة سياسياً، فإن ذلك يحافظ على بقاء الديمقراطية واستمراريتها، بينما إذا شعر أحد الأطراف بظلم واقع عليه، فإن ذلك يدفعه إلى اللجوء للأعمال غير المشروعة ويهدد بذلك استمرارية النظام ككل، ويمكن أن يترتب عليه تقويض للديمقراطية. والإصلاح الانتخابي موضوع في غاية الأهمية لارتباطه الوثيق بالديمقراطية وبالفكر الحر وسيادة القانون، فالنظام السياسي الصالح لا يمكن أن يقوم إلا بالاستناد إلى ثلاثة أركان وهي: الحرية، الديمقراطية، سيادة القانون. ويؤدي المساس بأي ركن منها إلى انهيار بقية الأركان. ولذلك، قد تلجأ بعض النظم السياسية في نظامها الانتخابي (مثل النظام الكوري الجنوبي) إلى الجمع بين نظامي الانتخاب الفردي والانتخاب بالحصص، كمحاولة للتوفيق بين المطالب المتعارضة لكل من النخبة والعناصر المناوئة لها، ومن أجل الحفاظ على الشرعية واستمرارية النظام، بحيث يشعر كل طرف أنّ النظام القائم يحقق له مصلحة ما. وقد عرفت مصر النظام الفردي ونظام القائمة الحزبية، بل وجمعت أحياناً بين النظامين.

الجماعات المشاركة في العملية السياسية:

الأصل في الديمقراطية أن تكون الأحزاب ممثلة للقوى الاجتماعية والتيارات السياسية الفاعلة، وكلما عبرت الأحزاب والمؤسسات السياسية عن تلك القوى والتيارات، ازداد التناسق بين البنائين السياسي والاجتماعي، وازدادت فرص تحقيق الاستقرار. ويمكن استبعاد بعض الجماعات المشاركة في العملية السياسية، كالمؤسسة العسكرية، لأنها نادراً ما تنعزل عن السياسة من تلقاء نفسها، بينما هناك قوى أخرى يسمح لها بالدخول في مجال المشاركة السياسية للتعبير عن وجهة نظرها وحماية لمصالحها ولإنجاح عملية التوفيق والمساومة التي تنطوي عليها الديمقراطية، ولذلك تتبع النظم الديمقراطية أساليب معينة لضمان حياد القوات المسلحة مثل وضع القواعد الدستورية التي تنصّ على ذلك أو تعظيم التكلفة السياسية لمثل هذا التدخل، لأنّ القوات المسلحة نادراً ما تنعزل عن السياسة من تلقاء نفسها.

^{٢٠}- Bernard Grofman and Arend Lijphart (eds.), *Electoral Laws and their Political Consequences*, (New York: Agathon, ١٩٨١).

وتثور المشكلة بشأن السماح للتيارات السياسية الفوضوية أو العنصرية أو الشمولية، التي تقوم على ممارسة العنف ضد الآخرين بالتنظيم. ومبعث المشكلة في أن الديمقراطية تنهض على أساس قبول الأطراف المختلفة بالدستور والقواعد التي حددها لكيفية الوصول إلى السلطة وتداولها. فهل يسمح النظام الديمقراطي بأن تستخدم آليات الديمقراطية وإجراءاتها لتفويض هذا النظام من أساسه؟ وهو ما حدث في جمهورية فيمار الألمانية عندما وصل الحزب الوطني الاشتراكي (النازي) إلى السلطة من خلال الآليات الديمقراطية، ثم ألغاه بعد وصوله إلى مقاعد السلطة؛ فخبرة التحول الديمقراطي في دول أخرى تبين أنه كلما كان التنافس على سياسات وبرامج، لا على أساس اختيارات شمولية مطلقة، أمكن لآليات الديمقراطية أن توطد أركانها. ويشير ذلك إلى أهمية توسيع دائرة الاتفاق بين القوى الرئيسة للجماعة السياسية حول قواعد العمل السياسي وحدوده.

وإجمالاً، يمكن القول إن معظم الدراسات التي تناولت البعد المؤسسي قد توصلت إلى صعوبة وجود نموذج واحد للديمقراطية يصلح لدول الجنوب. حيث تتحدد فاعلية النموذج الديمقراطي طبقاً لكل من التاريخ السياسي للدولة ومدى تنوعها الأثني والعرقي ونمط الحياة الاجتماعي والاقتصادي. وعلى ذلك، فإن مسؤولية الاختيار بين مختلف البدائل المؤسسية تقع على عاتق دول الجنوب ذاتها.

الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي

هي تلك الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي والإجراءات التي اتبعتها الخبرات السابقة، للتخلص من النظم غير الديمقراطية وإحلال نظم ديمقراطية محلها. إن عملية التخلص من السلطوية للتحول إلى نظام ديمقراطي هي عملية بطبيعتها كفاحية وممتدة، وقد يكتنفها الغموض في كثير من مراحلها. كما أنها تمر عبر مسارات مختلفة وأحياناً متعرجة، وتأخذ مسارات مختلفة في مراحلها، تتراوح بين التدرج السلمي إلى الانقلاب العنيف أو عبر ثورة.

معضلات الاتفاق المؤسسي حول قواعد "اللعبة" السياسية

ويفترض الانتقال الديمقراطي تحقيق نوع من الاتفاق المؤسسي حول قواعد "اللعبة"، بمعنى الالتزام بالضوابط والإجراءات من جانب مختلف الفرقاء على نحو يستبعد النصر الكامل لطرف واحد. فهل يعني ذلك الإقرار بأن "الاتفاق الديمقراطي لا يمكن أن يكون إيجابياً أو مادياً" ولا يضمن مصلحة جماعة اجتماعية^(٢١)؟ بشكل

^{٢١} Adam Przeworski, "Some problems in the Study of the Transition to Democracy", in Guillermo O'Donnell and Philip C. Schmitter, and Lawrence Whitehead (eds), *Transitions from Authoritarian Rule, Prospects for Democracy*, (Baltimore and London: the John Hopkins University Press, ١٩٨٩), pp. ٤٢٣- ٤٣٦.

مطلق، يقوم منطق اللعبة الديمقراطية على أساس تسوية صراعات المصالح عبر المنافسة السياسية. ورغم ذلك، -وتلك إحدى معضلات الإصلاح الديمقراطي- فإن البلاد التي تجتاز مرحلة انتقالية تواجه فيها الآثار السلبية لتغيير نمطها الإنتاجي، يصعب عليها التوصل إلى اتفاق بين مختلف الأطراف المعتدلة الداخلة في تكوين النخبة السياسية.

وثمة صعوبة أخرى يصطدم بها الانتقال الديمقراطي، تتمثل في أن التوصل إلى اتفاق حقيقي ومُجد، يتطلب إنشاء ثقافة ديمقراطية داخل المؤسسات السياسية غير الحكومية التي تكون بطبيعتها محصنة ضدها وكذلك داخل المؤسسات الاجتماعية. فهل يعني ذلك توحد المفهوم الديمقراطي لجهاز الدولة والمجتمع؟ هنا نكون إزاء قضية ما يمكن أن نسميه المسافة العامة، أي الوساطة التي تعبر عنها التنظيمات الطوعية بين مصالح أعضائها وبين المركز السياسي.

على ضوء ما سبق، فإن صعوبات التطور الديمقراطي (الاتفاق المؤسسي والاجتماعي وظهور مسافة عامة) تتبع من ظاهرتين أساسيتين ترتبطان ببعضهما جزئياً، وهما التفتت الاجتماعي الذي يتناقض مع المجتمع المدني، وتنامي الحركة الإسلامية التي تعمق الثنائية القطبية السياسية. والمقصود بالتفتت الاجتماعي هو سلسلة من الخلافات بين الأجيال، والفئات الاجتماعية والأقاليم التي يتكامل بعضها مع النظام السياسي - الاقتصادي السائد، في حين يُهمش البعض الآخر، مما يشعره بتصل الدولة من التزاماتها. يهيئ مثل هذا الوضع في ظل وجود مساحات مواتية من الحرية حالة من "الغليان الديمقراطي" الحقيقي أو المفترض.

وعلى صعيد آخر، من الممكن أن نلمس بعض مظاهر تبلور المجتمع المدني (أي وجود وسيط بين المركز السياسي والمجتمع بوجه عام) في نمو التنظيمات التطوعية ونشاط الحركات المطالبة بحقوق الإنسان وبدولة القانون، وإن كانت هذه المظاهر نفسها تتأثر بظاهرة التفتت. أكثر من ذلك، وتلك نقطة تتصل بسابقتها، إذا ما تناولنا تشكيل الجمعيات التطوعية، لاسيما المعنية منها بحقوق الإنسان، سنجد أنها تعاني من محدودية استقلالها. وفي تلك الحدود، فإن عملية التطور الديمقراطي تنصب على إعادة تشكيل العلاقة بين المركز السياسي والنخب دون أن تتطرق إلى الفئات الشعبية التي تدفعها طبيعتها مع النظام إلى ابتكار أشكال جديدة للعمل الاجتماعي. وهنا، يمكن لتلك الفئات أن تجد في الحركات الإسلامية ضالتها، بوصفها تعبر عن مبادئ التضامن والتكافل فضلاً عن كونها تفتح آفاقاً جديدة للحياة الاجتماعية. بصيغة أخرى، فإن دور الحركات الإسلامية قد يؤدي إلى ظهور مجتمع مدني، لكنه منقطع الصلة عن الدولة، إذ أن له ثقافة أخرى و"حياة" مستقلة و "مدنية موازية"، يجسد من خلالها مفهوم الانشقاق الذي ذاع في أوروبا في فترة من الفترات.

الأبعاد الاقتصادية للتحوّل الديمقراطي

بداية، لا بدّ من التأكيد على الإستراتيجية المؤسسية، التي تمّ تناولها في المبحث الأول، لها بعدها في المجال الاقتصادي حيث هناك علاقة بين نوعية المؤسسات والأداء الاقتصادي. وبيّن قدر كبير من البحوث الاقتصادية التي أُجريت في السنوات الأخيرة، أنّ للمؤسسات أهمية حيوية للتنمية الاقتصادية والنمو، وقد اهتم الاقتصاديون على نحوٍ نموذجي بمستوى التنمية الاقتصادية عند قياسه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ووجدوا أنّ دخل الفرد حول العالم يتراوح بين ١٠٠ دولار سنويًا في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء إلى ما يزيد على ٤٠٠٠٠ دولار في بعض الاقتصاديات المتقدمة. وترتبط هذه الفروق بصفة وثيقة بالاختلافات في نوعية المؤسسات. وسعت عدّة دراسات بحثية إلى بيان أثر المؤسسات في الأبعاد الثلاثة للأداء الاقتصادي (مستوى التنمية الاقتصادية، والنمو، وتقلّب النمو)، وتوسيع النقاش من خلال تحليلات تجريبية، حاولت بوجه خاصّ تقدير القوّة التجريبية لهذه العلاقات والأثر الذي يمكن أن تحدّثه التحسينات في المؤسسات على الدخول والنمو في المناطق المختلفة، والدور الذي تؤديه في تحديد السياسات الاقتصادية سواء في الإسهام في وجود مؤسسات أقوى أو تحقيق دخول اقتصادية أفضل بوجه عام^(٢٢).

ولتحديد مدى تأثير المؤسسات في الأداء الاقتصادي، تمّ وضع إطار بسيط للاقتصاد القياسي يتعلّق بالنتائج الاقتصادية الكلية لكلّ بلد من أجل قياس مؤسساتها، وقياس (أو إجراء مجموعة قياسات) لسياسة الاقتصاد الكلي، وقياس مجموعة من المتغيرات خارجية المنشأ. ويتيح هذا النظام للمرء تأمل التفسيرات المتضاربة التي عرضت في الأدبيات - خاصة أدوار المؤسسات والسياسات والجغرافيا - وتقييم أثرها الكمي. وتبيّن الدراسة أنّ نوعية المؤسسة لها تأثير كبير، ليس فقط في مستوى الدخل ولكن أيضًا في النمو وتقلّب النمو. وتتسق النتائج مع كلّ مقاييس المؤسسات، ولكن الدراسة تعتمد على مؤشر التنظيم والإدارة الكلي من أجل الإيضاح. هل هناك دور للسياسات في ظلّ هيمنة العوامل المؤسسية في تفسير الأداء الاقتصادي؟ إنّ النتائج تبيّن أنّ لها دورًا. وتبيّن من البحوث أيضًا أنّ للمؤسسات أثرًا كبيرًا إحصائيًا على الأداء الاقتصادي، وأنها تزيد كثيرًا من مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتصدّق هذه النتائج سواء تمّ قياس نوعية المؤسسات بمؤشرات واسعة النطاق (مثل إجمالي مفاهيم تنظيم وإدارة القطاع العام) أو بتدابير أكثر تحديدًا (مثل مدى حماية حقوق الملكية أو تطبيق حكم القانون).

^{٢٢} انظر على سبيل المثال:

Ilesina, A., O. Sule, R. Nouriel, and P. Swagel.. "Political Instability and Economic Growth." *Journal of Economic Growth* 1996 Growth 1 p.p 189-211.

Burro, R., "Economic Growth in a Cross Section of Countries", *Quarterly Journal of Economics*, 199, P.P. 407-44.

Barro, R. and J. Lee., "International Comparisons of Educational Attainment", *Journal of Monetary Economics*, 1993, 32(3)P.P. 363-94.

وعلاوةً على ذلك، فإنّ النتائج التجريبية تأخذ في الحسبان إمكانية السببية العكسية. وتبيّن هذه النتائج أنّ النتائج الاقتصادية يمكن تحسينها كثيراً إذا عززت البلدان النامية نوعية مؤسساتها. وعلى سبيل المثال، فإنّ تحسين مؤسسات أفريقيا جنوب الصحراء من متوسط نوعياتها الرأهنة إلى متوسط نوعية دول آسيا النامية، يمكن أن يحقق زيادة تبلغ ٨٠% في دخل الفرد الأفريقي جنوب الصحراء (نحو ٨٠٠ دولار إلى أكثر من ١٤٠٠ دولار). وتستمرّ المنافع المحتملة لأفريقيا جنوب الصحراء بالارتفاع كثيراً مع تحسين نوعية مؤسساتها؛ ويزداد الدّخل الإقليمي بمعدّل مرتين ونصف، إذا تمّ تعزيز مؤسسات أفريقيا جنوب الصحراء لتصل إلى المتوسط الخاصّ بجميع البلدان، ومكاسب في الدّخل تكون أكبر إذا ارتفعت نوعية المؤسسات إلى مستوى الاقتصادات المتقدّمة النّمّو. ولئن كانت هذه التقديرات ذات أغراض توضيحية في الأساس؛ حيث أنّ هذه المكاسب لن تكون عاجلة أو تلقائية عملياً؛ إلّا أنّ النتائج ستكون لافتة للنظر، وتعطي معنًى تجريبياً لأهمية المؤسسات في التنمية الاقتصادية.

ثمّ نظرت الدراسة في دور المؤسسات في النّمّو الاقتصادي. وتشير الدلائل إلى أنّ المؤسسات لها تأثير قويّ وملحوظ في نموّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا التأثير يمكن أن يعكس جزئياً دور المؤسسات في تعزيز استدامة السياسات. وبوجه عامّ، فإنّ تحسين نوعية المؤسسات بانحراف معياري واحد - يطابق تقريباً الفرق بين نوعية المؤسسات في الكمرون ومتوسط نوعية المؤسسات في جميع بلدان العينة - يؤدي إلى زيادة قدرها ١,٤ نقطة مئوية في متوسط النّمّو السنويّ لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ومرة أخرى، فإنّ النتائج التجريبية تُبيّن تحقيق مكاسب جوهرية؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن يزداد النّمّو السنويّ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء بمقدار ١,٧ نقطة مئوية إذا توافرت للبلدان هناك مؤسسات بجودة متوسط نوعية العينة كلّها. كما يمكن أن تكسب بلدان من مناطق أخرى بتبني مؤسسات أعلى نوعية. كما تبيّن النتائج أنّ للمؤسسات تأثيراً كبيراً في التقلّب (مقاساً بالانحراف المعياريّ لمعدّل نموّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، فكّلما كانت المؤسسات أفضل، كان تقلّب النّمّو أقلّ. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أنّ تأثير المؤسسات كبير، حتّى إذا وضعت في الاعتبار تدابير السياسة مثل الفروق في التّضخّم، والمبالغة في قيمة سعر الصّرف، والانفتاح، وأوجه العجز الحكومية. وتبيّن النتائج أنّ زيادة قدرها انحراف معياريّ واحد في مؤشر الإدارة الكليّ يمكن أن تخفض التقلّب بنحو ٢٥ في المئة. فعلى سبيل المثال، لو كانت المؤسسات في أفريقيا جنوب الصحراء بجودة تلك الموجودة في البلدان المتوسطة في العينة، لشهدت البلدان في تلك المنطقة انخفاضاً يبلغ ١٦ في المئة في التقلّب الاقتصاديّ.

على ضوء قوّة هذه النتائج بالنسبة إلى التأثيرات المؤسسية، ما الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسات في التنمية الاقتصادية؟ هناك كتابات سابقة مسهبة تبيّن أنّ للسياسات تأثيراً كبيراً في النتائج الاقتصادية الكلية. غير أنّه وعلى نحوٍ نموذجيّ، فإنه حين يتمّ النّظر إلى التّغيرات المؤسسية والسياسية معاً، يتبيّن للمؤسسات

التأثير المهيمن على الأداء الاقتصادي في حين أنّ للسياسات تأثيراً مستقلاً قليلاً. وتوجد في البحث التجريبي بعض النتائج الإيجابية بالنسبة إلى سياسات الاقتصاد الكلي، فمستوى بلد ما من التنمية المالية، الذي يتأثر كثيراً بالسياسة، له تأثير إيجابي كبير في النمو. ويزيد مدى المبالغة في قيمة سعر الصرف، الذي يمكن أن يعكس اختلالات كبيرة في الاقتصاد الكلي. بيد أنه عموماً، يبدو مع ذلك أنّ تأثير السياسات أضعف من تأثير المؤسسات لأسباب عديدة. وهذه النتائج لا يحتمل أن تثير الدهشة في حالة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتعكس الفروق في الدخل عبر البلدان تأثير السياسات التي أتت على مرّ القرون والتي قد تكون قد عكستها - بشكلٍ ضعيف - السياسات التي تمّ قياسها فقط خلال العقود الأخيرة. وعلاوةً على ذلك، فإنّ مقاييس نوعية المؤسسات والسياسات كثيراً ما تكون مرتبطة ببعضها البعض بصورة وثيقة، ويرجع جزئياً إلى المقاييس الموضوعية للمؤسسات المستخدمة في التحليل - وعلى سبيل المثال، مفاهيم فاعلية الحكومة وأعباء التنظيم - والتي تمثل مزيجاً من العوامل السياسية والمؤسسية. وبصفة أعم، يشير الارتباط بين المؤسسات والسياسات إلى حقيقة أنّ السياسات السليمة تحتاج إلى دعمها والإبقاء عليها إلى مؤسسات جيدة، في حين أنّ المؤسسات الضعيفة يمكن أن تقلل فرصة الأخذ بسياسات جيدة أو قد تقضي على فاعلية السياسة. بعبارة أخرى، فإنّ جوهر الموضوع ليس أنّ السياسات غير مهمة، ولكن تأثيرها في الأداء الاقتصادي يتجلى في قوة المؤسسات.

وقد شغل الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية للتحوّل الديمقراطي حيزاً متنامياً من شواغل المحللين السياسيين، في إطار استناد كثير من الأدبيات إلى منهج الاقتصاد السياسي الذي يعدّ أحد المناهج المعاصرة في التحليل السياسي ودراسات النظم السياسية في دول الجنوب، بحيث يشير إلى التفاعل بين كلّ من القوى السياسية والاقتصادية في المجتمع، وينظر إلى التفاعلات السياسية على أنّها عملية لتخصيص الموارد النادرة، بما يعني أنّ معالم هذا التحوّل الديمقراطي تحدّد بالأساس وفقاً للعلاقات والتفاعلات بين كلّ من العوامل الاقتصادية والسياسية. وعلى هذا النحو، مثّلت هذه العلاقة أحد محاور دراسة التحوّل الديمقراطي في النظم السياسية لدول الجنوب. وتجدر الإشارة إلى أنّ معظم الدراسات لم تتوصّل بعد إلى بلورة دور واضح المعالم للعوامل الاقتصادية ويرجع ذلك إلى تباين طرق الربط بين كلّ من المظاهر السياسية والاقتصادية للتحوّل الديمقراطي إلى جانب ندرة المعلومات المتعلقة بالموضوع. إنّ معرفة كلّ من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يمكن أن تسهم في إمكانية التوصل إلى إستراتيجيات أكثر فاعلية. حيث يضع الفكر الغربي بعض الشروط التي يرى أنّها لازمة لوجود ديمقراطية قوية. وتتمثل هذه الشروط أساساً في المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية والتي لخصها بارينغتون مور في عبارته الشهيرة "لا ديمقراطية دون برجوازية"^(٢٣). كما أشار هنتنغتون إلى أنّ الدول لا تستطيع أن تحقّق الديمقراطية فجأة، لأنّها تحتاج إلى

^{٢٣}-Barrington Moore, *Social Origins of Dictatorship and Democracy*, (Boston: Beacon Press, ١٩٦٦).

الممرور بمراحل معينة من التطور الاقتصادي والاجتماعي تساعد على تحقيق الديمقراطية وتدعيمها. ويوجد العديد من الكتابات لعدد من كبار الباحثين الذين اعتمدوا في تناولهم لعمليات الإصلاح السياسي على وجهة النظر الغربية التقليدية التي أثبتت الأحداث التي شهدتها العالم منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي عدم صحتها. فقد ذهب هنتنغتون -على سبيل المثال- إلى أن النمو الديمقراطي في منطقة شرق آسيا غير متوقع حدوثه، كما أن الدول الشيوعية لن تستطيع أن تحقق مستوى من النمو الاقتصادي يجعلها مؤهلة للديمقراطية^(٢٤)، وهذا ما توصل إليه سيمون مارتين ليبست في كتاباته أيضا^(٢٥). وقد ذهب بعض الباحثين في إطار الاتجاه الرافض لإمكانية نجاح أي إصلاح سياسي في بعض المناطق، إلى القول -مثلا- إن بعض الدول الآسيوية استطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة من التقدم الاقتصادي في ظل نظم سلطوية، فقد استطاعت كل من الصين وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا أن تحقق دفعة تنموية مهمة رغم أنها نظم غير ديمقراطية. ووفقاً لأصحاب هذا المنطق، فإنه حتى في التجارب الناجحة للتحوّل الديمقراطي في شرقي آسيا مثل كوريا الجنوبية وتايوان، واللّتين حدث فيهما الانتقال من نظام حكم سلطويّ إلى الحكم الديمقراطيّ، فإنّ هذا التحوّل الديمقراطيّ ونجاح الليبرالية ما كان يتصوّر حدوثه لولا وجود فترة زمنية من الاستقرار أمكن تحقيقها في ظلّ الحكم غير الديمقراطيّ. وهذا الرأى قد لا يكون صحيحاً على إطلاقه، ويمكن الردّ عليه لأنّه يجعل الحكم السلطويّ شرطاً لنجاح الحكم الديمقراطيّ وهو ما لا تثبت الحالات التطبيقية صحته، فالأصل أنّ النظام السلطويّ والحكم الديمقراطيّ كلاهما يناقض الآخر، وأنّ عملية الإصلاح الديمقراطيّ تحدث نتيجة لوجود انهيارٍ وتداعٍ في النظام السلطوي، والذي غالباً ما يصاحبه تراجعٌ في معدلات التنمية وخاصةً في الأمد الطويل، وأنّ ما يتحقّق من نجاحٍ تنمويّ في ظلّ النظم السلطوية غالباً ما يرتبط بالمدى القصير والمتوسّط. فغياب الديمقراطية قد يترتب عليه التورط في مغامراتٍ أو حروبٍ غير محسوبة العواقب، ينتج عنها إهدار النتائج الحقيقية للتنمية. وهناك العديد من النماذج التي تؤكد صحّة هذا الرأى، منها مصر في عهد محمد علي، والأرجنتين في ظلّ الحكم العسكري الذي أدى إلى هزيمتها في حرب فوكلاند، والعراق في حرب الخليج ١٩٩١. حيث أدى غياب الديمقراطية إلى تفويض ثمار التنمية. ومع ذلك فقد سعى عدد من الدراسات إلى تناول بعض النتائج السياسية للعوامل الاقتصادية، حيث أشار هؤلاء إلى وجود تأثير ملحوظ للتغيرات الهيكلية للاقتصاد في عملية التحوّل الديمقراطي^(٢٦)؛ وذلك دون محاولة معرفة الأسباب، مكتفين بتوضيح حدوث بعض التغيرات في اتجاهات الطبقة الوسطى مع عدم التطرّق إلى كيفية تأثر الفاعلين بالعوامل الاقتصادية. كما أنّ بعض الأدبيات المعاصرة قد تناولت العلاقة بين كلّ من المجال الاقتصادي

^{٢٤} Samuel P. Huntington, "Will More Countries Become Democratic?", *Political Science Quarterly*, Vol. ٩٩, No. ٢, Summer ١٩٨٤, pp. ٢١٧-٢١٨

^{٢٥} -Juan Linz, Seymour Martin Lipset and Larry Diamond, *Democracy in Developing Countries*, (Boulder: Lynne Reinner, ١٩٨٩), P. ١٩.

^{٢٦} - Samuel P. Huntington, op.cit, pp. ٢١٧-٢١٨

والتحوّل الديمقراطيّ بشكلٍ أكثر عمقاً، حيث أشار البعض إلى وجود صلة بين الإصلاحات الاقتصادية ورسوخ الديمقراطية أو استقرارها، كما سعى إلى تحديد نوعيّة الأنظمة الاقتصادية التي تكون أكثر ملاءمة لتحقيق دولة الرفاه.

وقد رأى بعض الدّارسين أنّ استمرار الديمقراطيات الحديثة واستقرارها يستند إلى حدّ كبير إلى أدائها الاقتصاديّ؛ وبالتالي، يكون من الأهميّة بمكان اتّخاذ خطوات نحو إصلاحاتٍ اقتصاديّة واسعة النّطاق لتجنّب تدهور المستوى المعيشيّ.

حاول بزيفورسكي (Przeworski) أن يفسّر استمرار الديمقراطيّة في بعض البلدان وعدم استمرارها في أخرى. وأشار إلى أنّ أحد الأسباب الرّئيسة التي سبق أن أشار إليها ليبست في مؤلّفه الرّجل السّياسيّ^(٢٧)، والمتعلّقة بمقولة، إنّ كثافة الصّراعات التوزيعيّة في البلدان ذات المستويات المرتفعة من الدّخل، تُعتبر أقلّ منها في البلدان ذات المستويات منخفضة الدّخل، بالإضافة إلى أنّه في البلدان ذات الدّخل المرتفع يميل الفاعلون السّياسيّون إلى بحث الأطر والهيكل المؤسّسة للديمقراطية. وليس معنى ما سبق أنّ التّدقّق التّقديّ أو الدّخل المرتفع هو العنصر الحاسم، فهو أحد العوامل المهيّئة لاستمرار الديمقراطيّة. والدّليل على ذلك، كما يشير Przeworski إلى أنّ هناك من البلدان الفقيرة التي صمدت فيها الديمقراطيّة ولكن ذلك-أي استمرار الديمقراطيّة وصمودها- مشروط بأن يكون هناك نموّ اقتصاديّ معقول، وأن يكون هناك باستمرار محاولات للحدّ من عدم العدالة في توزيع الدّخل. لذلك، فإنّه بدلاً من التّركيز على مستويات النّمّو الاقتصاديّ على النّحو الذي انتهجه هنتغتون، فإنّ Przeworski ركّز على وجوب تحسين مستوى الأداء الاقتصاديّ لمواجهة الأزمات الاقتصادية، حيث رأى أنّ الحاجة إلى الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وسيلة لتحسين الوضع الاقتصاديّ عادةً ما تتبع الأزمات الاقتصادية^(٢٨). وعلى الرّغم من الارتباط بين الثروة والديمقراطية، إلّا أنه ليس هناك ما يمنع وجود بعض النّظم السّلطويّة أو الديكتاتوريّة في مجتمعاتٍ تتسم بالوفرة مثل ألمانيا وإيطاليا في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثّانية، وهي بذلك تتعارض مع الفرضيات الخاصّة بوجود علاقة ديناميكيّة بين الوفرة والديمقراطية كعلاقة سببيّة. ومن ثمّ يمكن صياغتها كالتّالي، فإنّما أن يكون التّدقّق شرطاً ضرورياً أو كافياً للتحوّل عن السّلطويّة أو الديكتاتوريّة إلى الديمقراطيّة. ومن ثمّ، فإنّ احتمالات نجاح محاولات الإصلاح السّياسيّ في دول الجنوب ستظلّ مهدّدة على المدى الطويل، لأنّ ثروة دول الجنوب ليست كافية لتحرك هذه الدّول نحو إصلاحٍ سياسيّ ديمقراطيّ. وأمّا إذا كان المستوى العالي من الوفرة يعتبر شرطاً كافياً للتحرك نحو الديمقراطيّة، فإنّ التّوقّع من دول الوفرة البتروليّة-مثلاً- هو التحوّل نحو الديمقراطيّة عبر عمليّة متواصلة من الإصلاحات السّياسيّة. بينما يشير آخرون إلى أنّه ليست هناك علاقة ارتباطيّة بين الديمقراطيّة والوفرة وإنّما هناك احتمال أن يكون الأمر صدفةً بحتة.

^{٢٧}- Seymour Martin Lipset, *Political man*, (London: Heinemann, ١٩٦٩).

^{٢٨} Adam Przeworski, Michael Cheibub, Antanto Jose and Fernando Lemongie, "What makes Democracies Endure", *Journal of Democracy*. Vol. ٧ N° ١, Jan ١٩٩٦, PP ٤٢-٤٣.

وهناك فريق ثالث يرى أنّ هناك بعض المتغيّرات التي تتوسّط العلاقة بين الديمقراطية والوفرة وهو الأمر الأكثر ترجيحاً^(٢٩). فليس المعيار هو متوسط دخل الفرد أو الثروة، وإنما المعيار الأساسي هو التنمية البشرية ونوعية الحياة. إنّ توفر مستوى معيّن من التنمية البشرية شرط ضروري، ولكنّه غير كافٍ للتحرّك نحو الديمقراطية. والمستوى المنخفض من التنمية يعيق التطوّر الديمقراطي لأنّه سيكون هناك افتقاد للاستقرار. ويترتّب على ذلك اعتبار أنّ التنمية البشرية هي شرط ضروري، ولكنّه غير كافٍ. وعندما تصل الدولة إلى مستوى معيّن من التنمية، فإنّه في هذه الحالة تصبح الديمقراطية خياراً وليست ضرورة^(٣٠).

كما حرصت الأدبيات المعاصرة على توضيح أهمية أسلوب عمليّة صنع القرار المتبع لمعالجة المشاكل الاقتصادية الملحة، فإذا كان هناك شبه إجماع على الحاجة إلى إصلاحات هيكلية فإنّ ذلك يسهّل تلك العملية ويسهم في إنجازها. كما أنّ ديناميات الإصلاح الاقتصادي وآلياته تتمثّل في مواقف واتجاهات عددٍ من الفاعلين من أهمّهم رجال السياسة والتكنوقراط والباحثون، ولذلك فعادةً ما يؤديّ انتهاج استراتيجية تقوم على إصلاحات جذرية، بغضّ النظر عن مساندة الجماهير لها إلى بروز مشاكل ضخمة نتيجة ارتفاع كلفتها الاجتماعية التي عادةً ما تعود إلى التراجع عن بعض هذه الإصلاحات أو كلّها حتّى تبادر حكومة تالية ببدء دورة جديدة للإصلاحات الاقتصادية. وفي إطار هذا السياق تتبدّى أهمية ما سُمّي بالمنهج الليبراليّ الجديد، الذي يستند إلى ضرورة أنّ تتبع الإصلاحات من خلال مشاوراتٍ موسّعة عبر قنوات المؤسسات النيابية والانتخابات، وهو البديل الذي يجنب النظام عدداً من العواقب التي قد تقود إلى خللٍ في تطبيق التكيف الهيكليّ على النحو الذي تشهده كثير من دول الجنوب. وهي العوامل التي تفتقر إليها كثير من ديمقراطيات دول الجنوب فيما يتعلّق بعملية صنع السياسة الاقتصادية. وعلى هذا النحو ميّزت الأدبيات بين أسلوبين اتّبعتها عددٌ من الدول في مسارها نحو الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسيّ.

الأسلوب الأوّل: نجحت من خلاله بعض دول الجنوب في تحقيق نوع من الإصلاح الاقتصاديّ من خلال قيام القيادات السلطوية بهذه التغيّرات قبل ولوج مرحلة التحوّل الديمقراطيّ. والمثال على ذلك دول شرقيّ آسيا، ففي عام ١٩٦٠ لم تكن كوريا الجنوبية أكثر ثراءً من السودان، وكانت تايوان تماثل الكونغو في الفقر، بينما كان الدّخل في الصّين يساوي ثلث نظيره في تايوان^(٣١). ويعكس ذلك مدى التدهور والتردي الاقتصاديّ الذي كانت تعاني منه دول شرقيّ آسيا في تلك الفترة، ولذلك فإنّ عملية النّمّو الهائلة التي استطاعت تلك الدول أن تحقّقها تصبح أشبه بالمعجزة. ويمكن القول إنّّه في ظلّ تدهور اقتصاديّ، لا يمكن تصوّر حدوث إصلاح سياسيّ؛ فالإصلاح السياسيّ في تلك الدول كان ينتظر الوقت المناسب، وهو تحقيق دفعة للنّمّو

^{٢٩}- Jan Erik Lane, Savant Erron, *Comparative Politics : An Introduction and New Approach*, Cambridge, Polity Press, ١٩٩٤, P, ٢١٥.

^{٣٠}- حنان قنديل، عمليات التغيير السياسي في الصين، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩، ص ٢٦.

^{٣١}- Jim Rower, *Asia Rising*, (London: Nicolas Brealey Publishing Limited, ١٩٩٥), PP.٢٧- ٢٨.

الاقتصاديّ. وهو ما تحقّق خلال العقود الثلاثة التّالية لمرحلة السّتينيات من القرن الماضي. وثبتت تلك التّجربة أنه إذا كانت تلك الدّول قد استطاعت أن تحقّق التّقدّم الاقتصاديّ بعد التّدور الشّديد، فإنّه يمكنها أن تحقّق الإصلاح السّياسيّ بعد الحكم الاستبداديّ الذي ألفتّه فترة زمنيّة طويلة، حيث بدأت تشهد دول شرق آسيا اتّجاهاً نحو الإصلاح السّياسيّ اختلفت حدّته ونتائجه من دولةٍ إلى أخرى.

الأسلوب الثّاني: تحقّق في بعض دول الجنوب، حديثة العهد بالديمقراطيّة، والتي بدأت قياداتها في إرساء دعائم الديمقراطيّة في ظلّ أوضاعٍ اقتصاديّة متدنّية. كما يحدث في أفريقيا. ويلاحظ ارتباط طبيعة التّحدّيات الاقتصاديّة التي تواجهها دول الجنوب ارتباطاً وثيقاً بالهياكل الموروثة، وهو ما يقود بطبيعة الحال إلى تبايناتٍ ملحوظة في سبل تجاوز هذه الصّعوبات.

وإجمالاً، يمكن القول إنّ هذه الدّراسات قد خلصت من منظور مقارن، إلى وجود صلةٍ بين الوضع الاقتصاديّ الذي ورثته النّظم الديمقراطيّة الحديثة عن النّظم التسلّطيّة السّابقة من جهة، وأفاق رسوخ الديمقراطيّة من جهة أخرى. أمّا فيما يتعلّق بدور الدّولة ونطاق تدخّلها في توجيه الاقتصاد، فقد أثبتت الدّراسات الإحصائيّة المعاصرة وجود علاقة قويّة بين كلّ من الاقتصاد الرّأساليّ والديمقراطيّة، خاصّة في ظلّ استقرار الأوّل واستمراره فترة زمنيّة طويلة. يعني ذلك أنّه رغم عدم تأكيد الأدبيات لضرورة الاقتصاد الحرّ كشرط مسبق لإرساء الديمقراطيّة إلّا أنّها ساقبت من الدّلائل ما يشير إلى أنّه في حالة وجود ليبراليّة اقتصاديّة عادةً ما تسود الديمقراطيّة^(٣٢). وإذا كان من الممكن القول إنّه ليست هناك ديمقراطيّة دون اقتصاد سوق، فإنّه بالإمكان القول أيضاً إنّه توجد بلدان عديدة ذات اقتصاد ليبراليّ لكنّها ليست ديمقراطيّة. ومن السّهل دحض المقولات التي تربط النّمّو الاقتصاديّ بوجود الديمقراطيّة من خلال تجارب عمليّة واضحة. فالهند مثلاً، لم يؤدّ تراجع نموّها الاقتصاديّ إلى تردّي وضعها الديمقراطيّ. وفي المقابل، فإنّ دولةً مثل سنغافورة لم يجلب لها انتعاش حالتها الاقتصاديّة نظام حكم ديمقراطيّاً^(٣٣). والصّين رغم أنّها حقّقت خلال الفترة من ١٩٦٥ حتّى ١٩٩٤ تقدّمًا في معدّل النّمّو الاقتصاديّ فاق ضعف ما حقّقه الهند وأحياناً ثلاثة أضعاف، فإنّها لم تُقدّم على انفتاحٍ سياسيّ.

مع ضرورة ملاحظة، أنّ كثيراً من دول الجنوب مازالت تتشكّك في فاعليّة الليبراليّة الاقتصاديّة مع ما تعنيه من محدوديّة دور الدّولة. ومع ذلك، فإنّ معظم مفكّري دول الجنوب حرصوا على تأكيد فاعليّة الاقتصاد

^{٣٢} Huntington, *The Third Wave of Democratization in The Twentieth Century*, (U.S.A:University of Oklahoma Press, 1st Published, ١٩٩١), p. ٣١١.

^{٣٣} John D. Nagle and Alison Mahr, *Democracy and Democratization: Post - Communist Europe in Comparative Perspective*, (U. K, London: Sage Publications Published, ١٩٩٩), p. ١٠٠

الرأسماليّ بالإسهام في خلق مستوى أعلى من الاستقلالية المدنية وتوزيع القوى السياسية في المجتمع بما يقود بالضرورة إلى إرساء أرضية مواتية للديمقراطية السياسية. في حين أنّ هناك من يتبنّى النفاول الشّديد بخطوات التّحرر الاقتصاديّ والخصخصة في ظلّ نظام اقتصاديّ مخطّط، ويرى أنّ هذا النهج من شأنه أن يعبّد الطريق أمام قيام حكم ديمقراطيّ. ويقوم هذا النّصوّر على أنّ الاقتصاد المخطّط يضع جميع الموارد تحت تصرّف الحكومة، وبذلك يشكّل دعوةً مفتوحة لها بأن تكون مطلقة اليد في استخدام جميع هذه الموارد لتقوية سلّطتها، أو تسلّطها على وجه الدقّة، وضمان استمرار هذه السلّطة، والمصادرة على قيام تعدديّة سياسية حقيقيّة. وهنا يفسّر البعض أسباب شيوع الاستبداد في أغلب دول منطقة الشرق الأوسط، بأنّها ناجمة عن استغلال الدّولة للموارد الاقتصادية العامّة في خدمة أهدافها الخاصّة، إلى جانب احتكار أدوات التّثقيف الاجتماعيّ من أجل تهميش المعارضة السياسيّة، وإحكام القبضة على المجتمع. فالنّخب الحاكمة والتّحالفات الاجتماعيّة المتضامنة معها، تجد مصلحتها في معارضة التّوجّه الديمقراطيّ طالما أنّ مؤسّسات الحكم لا تتفصل عن الآليات التي يتمّ توزيع العوائد الماليّة عن طريقها^(٣٤)، بحيث يثاب من يجاري الوضع القائم أو يخدمه ويعاقب من يناهضه. لكن الدّولة تحرص في الوقت ذاته على إضفاء مسحة من الديمقراطيّة على نظامها، لأنّها تدرك أنّ القمع الدائم لن يأتي إلّا بنتائج عكسيّة، وتحتاج إلى ما تخفّف به من غلواء الانتقادات التي توجّهها إليها الدّول الديمقراطيّة، وإلى ما تقنع به رأس المال الهارب كي يعود إلى وطنه أو تجلب به الاستثمار الأجنبيّ، ولذا، فهي تستقطب بعض أعضاء النّخبة الداخليّة، من خلال تفصيل أدوار مزعومة لهم برئاسة أحزابٍ سياسيّة أو مؤسّسات أو حتّى الاكتفاء بغضّ الطّرف عن آرائهم وانتقاداتهم، طالما أنّها لا تتعدّى الخطّ الأحمر الشّفاهيّ الذي رسمته الحكومة. وبذلك يستطيع نظام حكم من هذا القبيل أن يجمع بين التّحرر الاقتصاديّ والتّسلّط السّياسيّ.

فالعصبيّات الحديثة تقف حائلًا دون أن يودّي الانفتاح الاقتصاديّ وبرامج الخصخصة إلى تطوّر سياسيّ ديمقراطيّ. وهناك ثلاثة أنواع من هذه العصبيّات، حسبما يصنّفها أوليفيه روا^(٣٥). أولاً، هي الشّبكة التي تتشكّل حول شخص بيده سلّطات ما، والتي تتقطّع خيوطها حين تنقضي سلّطته، ونجد مثالاً لها في مجموعة المنتفعين التي تلتصق بأصحاب المناصب. والثّانية، تتمثّل في العصبيّات التّقليديّة التي لها وجودٌ سابق على الدّولة، مثل القبائل والعشائر والعائلات والأسر الممتدّة، والتي من الممكن أن تلعب أدوارًا سياسيّة أو حتّى تدير دقّة الحكم، حسب النّمط الخلدونيّ في العصبيّة. أمّا الثّالثة فهي المجموعات المتضامنة الحديثة، التي ليس لها وجودٌ سابق على الدّولة، والتي توجدها المنافع والحماية المتبادلة للمحسوبيّات وزواج الأقارب والعصب الحاكمة، التي تدير الدّولة لمصلحتها وحدها، بطريقة تشبه النّمودج المملوكيّ أو تحاكيه.

^{٣٤} - يزيد صايغ، "العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط"، سلسلة دراسات عالمية، العدد رقم (٢٨)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، ص: ٤٧ - ٤٨.

^{٣٥} - أوليفيه روا، "الزبانية والمجموعات المتضامنة: هل هم من بقايا الماضي أم يشهدون نشأة جديدة"، في: مجموعة باحثين، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي - الإسلامي، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩٥)، ص: ٣٦٥ - ٣٦٦.

وبالطبع، فإنّ العصبية الحديثة تختلف عن التحالفات الاجتماعية التي تتبع منطق المساومة، وتتشأ إثر ترابط المصالح أو توافق الأيديولوجيات والميول السياسية، والتي تعدّ إحدى سمات الديمقراطية. وهذه التحالفات تعني اتفاق مجموعة من الأفراد على مواصلة السعي إلى تحقيق أهداف مشتركة، واستخدام المصادر المتاحة لديهم من أجل بلوغ هذه الأهداف، ووجود ترابط بينهم خلال الإجراءات الرامية إلى تنفيذ ما يحقق تلك الأهداف، ثمّ الاتفاق على توزيع ما ينجم عن هذه الإجراءات من عوائد. وتظهر مثل هذه التحالفات أثناء عملية تشكيل الحكومة، التي تكون مهمتها تنفيذ البرنامج الانتخابي للمرشحين الفائزين^(٣٦).

ولهذا النوع من التحالفات عيوبه التي لا يمكن غضّ الطرف عنها، والتي تسعى الديمقراطيات الحديثة إلى التخلّص من بعضها، لكن هذه العيوب أقلّ سوءاً، بالنسبة إلى الديمقراطية، من تلك التي تترتب على ممارسات العصبية الحديثة، التي تسدّ المنافذ أمام قيام نظام حكم ديمقراطي.

فهذه الأنواع من العصبية تمنع ترجمة التحرّر الاقتصاديّ إلى انفتاح سياسيّ، لأنها تقضي على مبدأ الفرص السياسية المتكافئة القائم على انتشار واسع النطاق أو متعدّد للنزوة الاقتصادية، وفي الوقت ذاته تستخدم أدوات الإكراه الماديّ والمعنويّ على نطاق واسع، في سبيل قهر الجماعات التي من الممكن أن تنافسها على السلطة، أو حركة الجماهير المطالبة بالتغيير الديمقراطيّ. كما أنّ القائمين على التحرّر الاقتصاديّ، في ظلّ هذه العصبية، لا ينتجون تنمية، فهم "تخصيصيون" غير تمويين (إذا صحّ التعبير)، همهم الأساسيّ هو جمع الثروات؛ وهذا يتطلب البحث عن المشروعات التي تحقق ربحاً سريعاً، وهنا تطلّ ملامح المجتمع الاستهلاكيّ برأسها. وقد يعتقد البعض أنّ البدء في مشروعات استهلاكية قد ينتهي بتنمية، حال اتباع خطّ مستقيم في تعميق التصنيع. لكن هؤلاء التخصيصيين لا يعمّقون صناعة، إذ إنّهم يتحوّلون قبل بلوغ هذه المرحلة الصناعية بكثير إلى مستوردين كبار للآلات والمعدّات التي يدشّنون بها مصانعهم.

وإجمالاً، يمكن القول إنّ دراسات الاقتصاد السياسيّ حرصت على تأكيد مقولة إنّ الليبرالية الاقتصادية القائمة على اقتصاد راسخ يمكن أن تخلق قوى اجتماعية قادرة على تحجيم النظم السلطوية، ولذلك أصبح من المسلّمات لدى المطالبين بالليبرالية الاقتصادية أنّ هذه الأخيرة لا بدّ وأن تقود إلى تعددية سياسية تسمح بإيجاد ثقل مضادّ لسلطة الدولة؛ وإنّ لم تثبت تجارب دول عالم الجنوب أنّ قيام القطاع الخاصّ بدور نشط يمكن أن يمثّل تحدياً لسلطة الدولة.

وفي خضمّ هذا الجدل حول دور الدولة في الاقتصاد، برزت قضية العدالة التوزيعية حيث ارتبط الانتقال من مرحلة الاقتصاد الموجّه إلى الاقتصاد الحرّ، ببروز مؤشّرات عدم العدالة التوزيعية، بما يمكن أن يقود إلى عدم الاستقرار أو العنف.

^{٣٦} - سويم العزي، الدكتاتورية الاستبدادية والديمقراطية والعالم الثالث، ط١، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧)، ص: ١٢٧ - ١٣٣.

وأبرزت دراسات الاقتصاد السياسي وجود العديد من الحالات التي عكست هامشاً ملحوظاً من انعدام العدالة الاقتصادية، خاصة في المراحل الأولى للانتقال إلى السوق الحرة، وعلى الرغم من ذلك، لم تؤدّ إلى عدم استقرار سياسي أو اجتماعي.

وعلى الصعيد نفسه، ساقط بعض الأدبيات أمثلة لانعدام العدالة الاجتماعية فقامت إلى تركيز مصادر القوة في يد أمثلة لجأت إلى بسط هيمنتها على النظام السياسي، ما قاد إلى تحديد نطاق المشاركة السياسية وحصرها في الطبقة العليا للمجتمع، إلى جانب خلقها لجو من الإحباط الاجتماعي والتوتر ومزيد من عدم الاستقرار.

وفيما يتعلّق بمستوى الفقر وتركيز الثروة، رأى هنتغتون أنّ ارتفاع نسبة كلٍّ من مستوى الفقر وانعدام التوزيعية من المعوقات الرئيسة للتحوّل الديمقراطي. بيد أنّه عند إرساء الديمقراطية في ظلّ هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير المواتية، فإنّ المشاركين الحقيقيين سوف يمثلون فئة قليلة من السكّان؛ وهو ما يتعارض مع روح الديمقراطية التي تؤكد على ضرورة اتباع قاعدة المشاركة.

وعلى الرّغم من الجدل الذي عكسته هذه الأدبيات حول العلاقة بين كلٍّ من الديمقراطية والنمو الاقتصادي، إلّا أنّ معظم الدراسات رأت أنّ الإصلاح السياسي الديمقراطي قد شمل كلاً من الدول التي حققت قدراً من النمو الاقتصادي، وتلك التي افتقرت إلى المتطلبات الاقتصادية الأساسية لهذا الإصلاح السياسي.

ويمكن القول إنّ ارتفاع المستوى الاقتصادي، يتيح التقليل من الصراعات والتوترات، بحيث تصبح أكثر اعتدالاً؛ إلى جانب إسهامه في خلق مناخ من التسامح الذي يسهل بدوره عملية الانتقال نحو الليبرالية السياسية كخطوة نحو الإصلاح السياسي الديمقراطي. فالنمو الاقتصادي والعدالة التوزيعية إن لم يضمنا إرساء الديمقراطية، فإنّهما لا بدّ أن يتيحا المجال لظهور قوى اجتماعية وخاصة من بين أفراد الطبقة الوسطى والبروليتاريا المثقفة القادرتين على حفز مزيد من الإصلاح السياسي الديمقراطي. ولقد أشار الكثيرون إلى أهمية دور الطبقة الوسطى في الإصلاح السياسي الديمقراطي.

الاستنتاجات

تحقّق للديمقراطية خلال العقود الثلاثة الماضية نهوضٌ غير عادي. ففي العام ١٩٠٠، كانت هناك عشر دول فقط يمكن اعتبارها ديمقراطية، وبحلول منتصف القرن ازداد العدد إلى ٣٠ دولة، وبقي على حاله بعد مرور ٢٥ عاماً على ذلك. إلّا أنّه بحلول العام ٢٠٠٥ أصبحت ١١٩ من دول العالم البالغ عددها ١٩٣ دولة، دولاً ديمقراطية.

وقد اتّسمت الاتجاهات المعاصرة في دراسة النّظم السياسيّة، التي اختصّت بالنّحو الديمقراطيّ، بقدر كبير من النّفاؤل حول إمكانية انتشار الديمقراطيّة في أرجاء العالم، حتّى في تلك التي تشهد مناخاً معادياً لهذا النّحو. وعلى هذا النّحو، توقّعت بعض الدّراسات نجاح عمليّات الإصلاح الديمقراطيّ في مختلف أنظمة دول العالم الثّالث^(٣٧). وعلى الصّعيد نفسه، ناقش غيرهم دور الفاعلين السياسيّين واستراتيجياتهم في تحديد المجال الذي يتمّ فيه النّحو الديمقراطيّ^(٣٨).

وفي محاولة للإجابة عن النّسائل الخاصّة بنوعيّات إستراتيجيات النّحو، لجأت بعض الدّراسات إلى البحث في حالات بعض دول عالم الجنوب وخاصّة في أميركا اللاتينيّة، وتوصّلت إلى أنّ استقرار الديمقراطيّة نادراً ما يتحقّق في هذه الدّول عبر وسائل إصلاحية للنّحو أو حلول توفيقية دون استخدام العنف^(٣٩)، ومن جانب آخر، لاحظت هذه الدّراسات صعوبة إرساء ديمقراطيّات مستقرّة عبر ثورات جماهيريّة تلجأ إلى اقتلاع النّظم التسلّطيّة. وعلى ذلك فإنّ الصّيغة المناسبة للنّحو الديمقراطيّ -وفق هذا الاتجاه- تتمّ عادةً عبر اتّفاقيات ومساومات بين أطراف النّخبة السياسيّة ذاتها وتقود إلى صياغة عددٍ من القواعد الجديدة التي تضمن النّعايش السياسيّ بين أهمّ الفاعلين السياسيّين وذلك من خلال موازنة كلّ من المعارضة والحكومة^(٤٠) عبر عددٍ من التّكتيكات التي حرصت هذه الأدبيّات على استجلائها، حيث مال البعض الآخر إلى التّأكيد على أهميّة تدرّج هذه العمليّة أثناء مختلف مراحل الإصلاح الديمقراطيّ^(٤١). وعلى ذلك صاغ هؤلاء سيناريو للإصلاح الديمقراطيّ يقوم على التدرّج والاعتدال والحلول التوفيقية وإن لوحظ عدم المساس بحقوق ملكيّة الفئات البرجوازيّة من ناحية ومصالح المؤسّسة العسكريّة من ناحية أخرى.

وبعدّ البعد المؤسّسي الإستراتيجيّة الأساسيّة للنّحو الديمقراطيّ على الصّعيد الدّاخليّ. وقد احتلّ هذا البعد للنّحو الديمقراطيّ موقعا هاما على خريطة التّحوّلات السياسيّة نظراً لما للهيكل المؤسّسيّة من أهميّة خاصّة في إرساء دعائم هذه التّغيّرات. ولعلّ من هذا المنطلق، كان هناك حرصٌ على تحديد ملامح الهيكل المؤسّسيّة المواتية لهذه التّحوّلات، عبر اقتراب يفترض ضرورة توائم كلّ من الإستراتيجيات المتّبعة والمؤسّسات القائمة مع الظروف البيئيّة السائدة، وهو ما يعني ضرورة تحديد الأوضاع السياسيّة والاجتماعيّة التي يمكن أن تسهم في إمكانية التّوصّل إلى إستراتيجيات أكثر فاعليّة.

^{٣٧} - Guillermo O'Donnell and Philip C. Schmitter, *Transitions from authoritarian rule*, Op.Cit, P٢٣٤.

^{٣٨} - Jochen Hippler, *The democratization of disempowerment, The problem of democracy in the third world*, op.cit, P٨٤.

^{٣٩} - Philippe C. Schmitter, "The influence of the international context upon the choice of national institutions and policies in neo-democracies", in: Laurence Whitehead ed, *The international dimensions of democratization*, (Oxford University press, ١٩٩٦).

^{٤٠} Robert Pinckney, *Democracy in third world*, (Boulder: Lynner Publisher ١٩٩٤)

^{٤١} Tatu Vanhanen, *Strategies of democratization*, (Washington, crane Russak, ١٩٩٦), p١٣٦.

ولا تعني الدساتير والانتخابات وحدها وجود ديمقراطية بالضرورة، كما يتضح من تجارب نيجيريا وزمبابوي المعاصرة وغيرهما. و بإمكان الزعماء المنتخبين التلاعب بالدساتير والانتخابات، وقد يؤدي التركيز على إقامة هذه الجوانب الإجرائية في حكومة من الشعب، في حقيقة الأمر، إلى تأخير نشوئها، إضافة إلى نشوء حكومة من أجل الشعب، وهو أمر أكثر صعوبة. وإجمالاً يمكن القول إن معظم الدراسات التي تناولت البعد المؤسسي قد توصلت إلى صعوبة وجود نموذج واحد للديمقراطية يصلح لدول الجنوب كافة. حيث تتحدد فاعلية النموذج الديمقراطي طبقاً لكل من التاريخ السياسي للدولة ومدى تنوعها الأثني والعرقي ونمط الحياة الاجتماعي والاقتصادي، وعلى ذلك فإن مسؤولية الاختيار بين مختلف البدائل المؤسسية تقع على عاتق دول الجنوب ذاتها.

أما فيما يتعلق بالإستراتيجية الاقتصادية للتحوّل الديمقراطي، فإن العلاقة بين الأسواق والديمقراطية لم تكن في يوم من الأيام خطأً مستقيماً. وقد ناقش المفكرون الاقتصاديون هذه العلاقة المعقدة منذ القرن الثامن عشر. فهل من الممكن وجود أسواق حرة دون ديمقراطية؟ وأيهما يتطور أولاً؟ وهل يمكن لدافع النمو الاقتصادي أن يؤدي إلى توسع الديمقراطية في الدول التي ليست ديمقراطية؟

وقد ميّزت الأدبيات بين أسلوبين اتبعتهما دول عديدة في مسارها نحو البعد الاقتصادي للتحوّل الديمقراطي. **الأسلوب الأول:** نجحت من خلاله بعض دول الجنوب في تحقيق نوع من الإصلاح الاقتصادي، من خلال إجراء القيادات السلطوية هذه التغييرات قبل ولوج مرحلة التحوّل الديمقراطي. والمثال على ذلك دول شرقي آسيا^(٤٢). وفي ظلّ تدهور اقتصادي لا يمكن تصوّر حدوث تحوّل ديمقراطي.

الأسلوب الثاني: تحقّق في بعض دول الجنوب حديثة العهد بالديمقراطية والتي بدأت قياداتها في إرساء دعائم الديمقراطية في ظلّ أوضاع اقتصادية متدنّية. كما يحدث في أفريقيا. وهناك ارتباط بين طبيعة التحدّيات الاقتصادية التي تواجهها دول الجنوب والهياكل الموروثة، وهو ما يقود بطبيعة الحال إلى تباينات ملحوظة في سبيل تجاوز هذه الصعوبات.

إجمالاً، يمكن القول إنّ معظم الدراسات قد خلصت من منظور مقارن إلى وجود صلة بين الوضع الاقتصادي الذي ورثته النظم الديمقراطية الحديثة عن النظام التسلطي السابق من جهة، وآفاق رسوخ الديمقراطية من جهة أخرى.

وأثبتت الدراسات الإحصائية المعاصرة وجود علاقة قوية بين كل من الاقتصاد الرأسمالي والديمقراطية، خاصة في ظلّ استقرار الأول واستمراره فترة زمنية طويلة. وتعزّز الأسواق الحرة الديمقراطية بأربع طرق مختلفة.

^{٤٢} - Jim Rower, *Asia Rising*, (London, Nicolas Brealey Publishing Limited, ١٩٩٥), PP. ٢٧- ٢٨.

أولاً: تقف في محور كل اقتصاد سوق حرّة مؤسّسة الملكيّة الخاصّة، والتي هي في حدّ ذاتها شكّل من أشكال الحرّيّة. لذا فإنّ الدّولة التي فيها سوق حرّة تؤدّي وظيفتها بنجاح تتمتع بالفعل بعنصر رئيس من عنصري الديمقراطيّة السياسيّة.

ثانياً: تولّد الأسواق الحرّة الثروة، وقد أظهرت دراسات عديدة أنه كلّما كانت الدّولة أكثر ثراءً ازداد احتمال تكوّن نظام ديمقراطيّ فيها. فلدى الأغنياء الوقت للمشاركة السياسيّة الذي تحتاج إليه الديمقراطيّة والذي يفتقر إليه الفقراء. وتولّد الثروة ما هو -تاريخياً- الأساس الاجتماعيّ للديمقراطيّة، أي الطبقة الوسطى.

ثالثاً: السّوق الحرّة هي أساس ما يدعوه علماء الاجتماع "المجتمع المدني"، الذي يتألّف من منظمات وجماعات أهليّة مستقلّة عن الحكومة، كقنابات العمّال والمؤسّسات الدّينيّة والمهنيّة. ويقع المجتمع المدني في موقع وسط بين الحكومة والفرد، وهو يقيد سلطة الحكومة ويوفّر المساحة الاجتماعيّة للنشاط بشكل مستقلّ عن السّلطة التّنفيذيّة. وتعتمد منظمات المجتمع المدنيّ على اقتصاد السّوق الحرّة للحصول على الأموال التي تدعمها. وليس من الممكن وجود ديمقراطيّة دون مجتمع مدنيّ ولا وجود لمجتمع مدنيّ دون اقتصاد سوق حرّة تؤدّي وظيفتها بنجاح.

رابعاً: تولّد السّوق الحرّة عادتين ضروريّتين للسياسة الديمقراطيّة. إحداهما هي الثقة. ويتعيّن أن يثق المواطنون في الدّولة الديمقراطيّة بأنّ الحكومة لا تختزل حقوقهم أو تقلصها، كما يتعيّن أن تثق الأقليّات بأنّ الأغليّة لا تلحق الضرر بها أو تضطهدها. ويتعيّن في اقتصاد السّوق الحرّ أن يثق كلّ من المشتريين والباعة بأنّ الطّرف الآخر سيفي بشروط الصّفقات التي يتمّ عقدها، وإلاّ فإنّ التّجارة لن تتحقّق.

والعادة الأخرى التي تعززها السّوق والأساسيّة للديمقراطيّة هي الحلّ الوسط. وفي الحقيقة بالإمكان تعريف الديمقراطيّة بأنّها النّظام السّياسيّ، الذي تسوّي فيه الحلّ الوسط بدلاً من العنف أو الإكراه، أشكال الخلافات المحتومة في أيّ مجتمع. ويتعلّم النّاس ممارسة التّوصل إلى الحلّ الوسط، وقبولها من خلال النّشاطات اليوميّة لاقتصاد السّوق الحرّة، ذلك أنّه يتعيّن على المشتري والبايع التّوصل دائماً إلى حلّ وسط أو تقديم تنازلات حول سعر الصّفقة، بحيث يرغب البائع دائماً في أن يدفع له أكثر ممّا يتلقّى فعلاً، ويرغب المشتري في المقابل أن يدفع أقلّ ممّا يعطي.

وبمراقبة التّطوّرات السياسيّة في آسيا فإنّ الأسواق تأتي قبل الديمقراطيّة. والنّمور الأربعة (كوريا الجنوبيّة، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة)، كانت دكتاتوريّة وأصبحت أنظمة أكثر انفتاحاً بتبني اقتصاد مبنيّ على التّصدير والسّوق الحرّة.

ويمكن القول إنّ الأسواق الحرّة ضروريّة، ولكنّها ليست كافية للديمقراطيّة. وتشير التّجربة الحديثة، باستثناء ما حدث في الهند، إلى أنّ الأسواق الحرّة تسبق الديمقراطيّة.

وتجربة الصين مختلفة، حيث ولدت إصلاحات السوق في الصين تحت الحكم الديكتاتوري في نهاية المطاف، معدلات نمو اقتصادية عالية بشكل لم يكن متوقّعا، عادت بالفائدة على قطاعات كبيرة من المجتمع. ولا يميل المستفيدون من هذا الشكل الرأسمالي الديكتاتوري إلى المطالبة بالإصلاحات السياسية التي قد تزعزع استقرار المجتمع وتهدّد النمو المستمر.

وعلاوة على ذلك، أظهر الحزب الشيوعي الصيني طوال تاريخه الممتدّ نحو ٩٠ عاما قدرة غير عادية على إعادة تحديد هويته وإعادة تنشيط نفسه، عن طريق تحولات كبيرة مثيرة في العقيدة وفي تشكيل العضوية وأهداف السياسات. وقد أثبت التحوّل التكيّفي نحو نهج السوق حتّى الآن أنّه مصدر شرعية الحزب بدلاً من أن يكون سببا في سقوطه. ولهذه الأسباب، تُواصل الصين المعاصرة التملّص من الرّبط الشعبيّ بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية.

ولا يشكّل التراجع عن السوق الحرّة، حتّى في بعض الديمقراطيات الأكثر ترسّخا، أمرا غير عاديّ. ففي أميركا اللاتينية، تمّ في السنوات الأخيرة انتخاب عددٍ من السياسيين على أساس برامج سياسية لا تهدف إلّا إلى اجتذاب دعم الجماهير، وفي بعض الحالات على أساس برامج اشتراكية. وفي الولايات المتحدة، تُظهر الاستطلاعات تساؤل الدعم للتجارة الحرّة، بينما أدّت أزمة رهونات العقارات المنزلية إلى بروز تساؤلات عن العواقب الناجمة عن الأسواق الحرّة التي لا تخضع لإشرافٍ وقوانينٍ تنظيمية كافية.

ويبدو أنّ الديمقراطية تكون على أكثر ما يمكن أن تكون عليه قدرة على تعزيز الأسواق الحرّة حين توجد معها مؤسسات محلية قوية وثقة اجتماعية. وللدنمارك نظامٌ من أكثر النظم الاقتصادية انفتاحا في العالم، كما أنّها ديمقراطية نموذجية؛ ولكنها تتبنّى أيضا ميثاقا اجتماعيا فريدا يُعرف باسم "الأمان المرن"، وهو نظام استغرق تعديله وتنقيحه أكثر من قرن، وينفق بسخاء على البرامج الاجتماعية والتدريب والمساعدات. ونتيجة هذا الحلّ الوسط التوافقيّ، فإنّ الدنماركيين يؤمنون بقوة بنظام الاقتصاد الحرّ والتجارة العالمية، حتّى أنّ النقابات نفسها تتقبّل فكرة نقل الأعمال والخدمات إلى الخارج.

ومن الضروريّ التأكيد على خصوصياتٍ وتمايزاتٍ معيّنة في دول الجنوب، ومنها العالم العربيّ الذي يصعب فيه التحوّل الديمقراطيّ من خلال استراتيجية واحدة.

إنّ تعثّر عملية التحوّل الديمقراطيّ ونتيجة للتجزئة السياسية والنزاعات المتكررة بين الجماعات السياسية، تقود إلى إعاقة تنمية المؤسسات الديمقراطية، وهو ما يمثّل عقبة مهمة تقف في طريق الإصلاح الاقتصاديّ، ممّا يودّي إلى تزايد الإحباط الشعبيّ من عملية التحوّل الديمقراطيّ.

إنّ هذه الدراسة، وقد استندت إلى الدراسات الغربية، فإنّها تنوّه إلى أنّ تجارب التحوّل الديمقراطيّ في الوطن العربيّ على إثر الثورات والانتفاضات الشعبية التي يشهدها، تضيف أبعادا أخرى نوعية لتلك الدراسات، ممّا يستلزم معها مواكبة تلك التطوّرات بالرصد والتحليل المتأنّي.